الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

الفترة المقبلة ستشهد تحقيق قفزات نوعية في قطاع زراعة النخيل وإنتاج وتسويق التمور

6

الصناعة الوطنية والسياسة الكمركية

12

ما تأثير الدراما التركية على ذوق المستهلك؟

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

خبراء ماليون يطالبون باعتماد موازنة تتصدى إلى الجوانب الخدمية لشرائح الفقراء

أكد عدد من الخبراء ان موازنة العام الحالي 2011 يجب ان توظف في مجالات خدمية للشرائح المحرومة من المجتمع خاصة لمواجهة الفقر وتشغيل العاطلين عن العمل.

وقال الدكتور اسامة وادي الاكاديمي في الجامعة المستنصرية: انه من الضروري إعطاء جانب مهم من الموازنة المالية للسنة الحالية 2011 لمواجهة الفقر والبطالة، لاسيما إن حجم الموازنة يفوق حجم الموازنات المالية لعدد من الدول العربية والمجاورة لاسيما مصر وسوريا والأردن ولبنان، وبينما تبلغ نسبة سكان العراق ثلث عدد السكان في واحدة فقط من تلك الدول وهي مصر ومايحمل ذلك من دلالات على ارتفاع مستوى معيشة المواطن العراقي، نجد خلافه،

بغداد/ علي الكاتب

لأن معدل الفقر في العراق يفوق حاصل جميع معدلات الفقر في تلك الدول.

وأضاف: عند مناقشة الموازنة المالية في مجلس النواب والذي تم الاعلان عنه في الفترة السابقة تمت ملاحظة وجود تناقضات واضحة بين حجم الموازنة الهائل ومستويات الفقر والبطالة في العراق بسبب ذهاب معظم تخصيصات الموازنة الى صيغة النفقات التشغيلية، حيث انه من الممكن ان تكون الموازنة بنحو ٩٣ تريليون دينار عراقي اي ما يعادل ٨٠,٤ مليار دولار أمريكي منها ٧٠٪ نفقات تشغيلية و٣٠٪ نفقات استثمارية، والتي تضمنت ٤,٥ مليار دولار قرض من صندوق البنك الدولي وملياري دولار كقرض مالي من البنك الدولي، فيما يبلغ العجز فيها ١٤,٢٨ تريليون دينار عراقي.

فيما قال الخبير الاقتصادي مازن عكله ان تخصيص ٧٠٪ من الموازنة المالية للنفقات التشغيلية بمثابة ضربة قوية لعدد من الشرائح الاجتماعية التي تعاني الفقر المدقع وزيادة في اعداد العاطلين عن العمل، على الرغم من وجود الكثير من الخطط الحكومية التي لم تجد ارضا ممكنة للتطبيق لحد الآن، مشيرا الى الاحداث التي تحدث حاليا في تونس والجزائر بسبب ارتفاع الاسعار وزيادة معدلات البطالة، برغم أن معاناة الناس في تونس والجزائر لا تبلغ سوى ١٠ ٪ من معاناة المواطن العراقي، وبينما نجد ان تلك الدول مستقرة تمتلك اجهزة أمنية قوية ومتكاملة، نجد خلاف ذلك في المشهد العراقي الحالي غير المستقر بشكل كامل حيث ان الوضع الامني الحالي في العراق لايزال يتأرجح بين الحين والحين.

واضاف: ان الموازنة المالية تعد في جميع المقاييس العالمية هي بمثابة الترجمة المالية الحقيقية لبرنامج الدولة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال سنة كاملة، اي انها الخطة الحكومية واستراتيجيها قصيرة الامد والمعدة بهذا الشان ومنهجها الاقتصادي المعتمد طوال اشهر السنة المحددة والذي يشمل تغطية حجم موازنتها المالية الكلية وجميع النفقات الاستثمارية المخصصة للمشاريع والنفقات التشغيلية وغيرها والتي تنصبّ في خدمة المجتمع في تلك الدولة.

وتابع: ان وزارة النفط كانت قد حددت في العام الماضي ٢٠١٠معدل الإنتاج للنفط الخام بـ ٢،١٥٠ مليون برميل يوميا، إلّا ان الواقع يشير الى ان المعدل بلغ ١،٩ مليون برميل يوميا، وفي الوقت ذاته اعتمدت وزارة المالية سعرا مقداره ٦٢ دولاراً امريكياً للبرميل الواحد من النفط، في حين باعته في الاسواق العالمية بقيمة ٧٣ دولاراً امريكياً، برغم إخفاق الوزارة بتحقيق المستوى المحدد من قبلها مما أدى إلى دخول أموال غير محسوبة ومقدارها ١٢ مليار دولار خزينة الدولة.

وأشار الى ان هناك مفارقات اخرى في الموازنة المقترحة وهي إن نسبة سكان الريف في العراق تبلغ ٧٠٪ من عموم سكان البلاد، في حين ان حصة القطاع الزراعي والذي يعمل فيه هولاء تبلغ ٠، ٠٧٪ فقط، وكذلك ان ماتم تخصيصه للقطاع الصناعي لايبلغ إلّا ١،٥٪ وهي غير كافية للقيام بمشاريع صناعية كبيرة تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، والجميع يدرك ان قطاعات الزراعة والصناعة والاسكان والاعمار هي قطاعات حيوية مهمة لو توفرت لها الامكانات لأصبح الحديث ممكنا عن معالجة مشكلات الفقر بالاتجاه الذي يضمن تشغيل الايدي العاملة وتوفيرفرص العمل المناسبة لجميع المواطنين من دون استثناء، كما أن تخصيصات الرئاسات الثلاث للسنوات ٢٠٠٦ . ٢٠١١ تساوي ١١ مليار دولار في حين كانت تخصيصات قطاع البلديات في العراق للمدة ذاتها ٥،٨ مليار وتخصيصات قطاع الصناعة ٣,٤ مليار وتخصيصات قطاع الإعمار ٣ مليارات، وكذا الحال لقطاع الزراعة و٢،٣ مليار لقطاع النقل.

خبير اقتصادي يدعو إلى حظر استيراد اللحوم المستوردة ودعم المنتجات المحلية

بغداد/ المدى الاقتصادي

دعا الخبير الاقتصادي احمد عبد الجبار الجهات الحكومية ومجلس النواب الى حظر استيراد اللحوم المستوردة بسبب المخاطر الصحية على المستهلك المحلي لكون معظمها غير خاضع للفحص المختبري المطلوب ومقاييس السيطرة النوعية والموصفات العراقية عند دخولها للاراضي العراقية في المراكز الجمركية، فضلا عن آلاثار السلبية المترتبة على الاقتصاد العراقي بشكل عام، مضيفا ان هناك آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي جراء استيراد اللحوم المستوردة التي تكلف العراق مليارات الدولارات التي من الممكن توظيفها واستثمارها في دعم القطاع الخاص لانتاج اللحوم المحلية.

واضاف عبد الجبار ان هناك آثاراً سلبية على صحة المواطنين العراقيين جراء استيراد اللحوم والمواد الغذائية من مناشئ متدنية غير صالحة للاستخدام البشري يرافقه سوء الاستخدام في طريقة الخزن التي تحتاج الى ظروف معينة لا تتوفر في كثير من المخازن والاسواق التي تستورد وتبيع هذه المواد واللحوم المستوردة، مطالبا البرلمان والحكومة العراقية بدعم الانتاج المحلي ومربي الماشية والدواجن لسد حاجة السوق من اللحوم البيض والحمر وبيض المائدة.

وتابع عبد الجبار ان الانتاج المحلي يتميز بنوعيته المميزة والمرغوبة بسبب التغذية الجيدة التي تحصل عليها الماشية بعيدا عن الاعلاف الكيميائية والبايولوجية التي تحتوي على العناصر المعدلة وراثيا والتي تقدم الى الماشية والدواجن المستوردة والتي لها آثار سلبية على الصحة لثبوت اصابة الانسان الذي يتناول لحومها بأمراض السرطان وغيرها. واكد ان الانتاج المحلي يطمئن له المواطنون من ناحية الشريعة الاسلامية ويمتاز بانه يكون طازجا ويجهز بشكل فوري الى الاسواق دون الحاجة الى عبور الحدود والبلدان وبقائه مدة طويلة قبل استهلاكه، مشددا على ان العراق بدلا من انفاق اموال طائلة جراء استيراد المواد واللحوم المستوردة، عليه ان يقدم هذه الاموال والدعم الى مربي الماشية والدواجن لدعم الاقتصاد العراقي واستغلال مليارات الدولارات بدلا من هدرها وذهابها الى خارج العراق.

وبين ان المواد الغذائية واللحوم العراقية المحلية تتفوق في مواصفاتها وقيمها الغذائية على نظيراتها من المستوردة في جميع المواصفات وهي مفضلة ومرغوبة ولاتزال مطلوبة من قبل المستهلكين العراقيين الذين يلجأون الى شراء المستورد بسبب ارتفاع اسعار الانتاج المحلي لعدم وجود الدعم الحكومي لهذا القطاع الخاص الحيوي والمهم.

تونس: مخاوف من تحول الأزمة السياسية إلى اقتصادية

تونس/ وكالات

مع استمرار حالة عدم الاستقرار في تونس بعد إجبار زين العابدين بن علي على التنحي يتصاعد القلق من أن الأزمة السياسية ستتحول قريبا إلى أزمة اقتصادية خاصة بسبب الخسائر المتوقعة في مجال السياحة.

فالسياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل في البلاد لكن خلال الأيام الماضية أعادت شركات السياحة ووكالات السفر الأوروبية آلاف السائحين الذين اختاروا الشواطئ التونسية لقضاء عطلاتهم.

و تم إلغاء رحلات وحجوزات فنادق لعدة أيام قادمة وسط حالة من الترقب بعد نزول الجيش إلى الشوارع للسيطرة على الوضع الأمني بينما تولى رئيس البرلمان الحكم.

ولم تتضح حتى الآن إمكانية عودة حركة السياحة في تونس إلى طبيعتها، فرغم رحيل بن علي عن البلاد شهدت بعض المناطق أعمال عنف متفرقة واستمر فرض حظر التجوال الليلي.

ويرى الخبراء أن أعمال العنف الأخيرة سيكون لها تأثير سلبي كبير في المستقبل على صناعة السياحة في تونس.

فقبل تفجر موجة الاحتجاجات الشهر الماضي كانت كبريات شركات السياحة البريطانية على سبيل المثال تشجع عملائها على التوجه إلى تونس باعتبارها من أهم المقاصد السياحية في الوطن العربي

لكن هذه الصورة الذهنية لتونس تحولت من كونها مكان للاسترخاء وقضاء إجازة ممتعة على شواطئها المتوسطية إلي دولة غارقة في الفوضى.

وسيؤثر تراجع السياحة بالطبع على مستقبل ٣٥٠ ألف شخص يعملون في هذا المجال أي ما يعادل ١٠ ٪ من القوة العاملة في البلاد.

وقد أكد العاملون في بعض الفنادق إلى أنه أجبروا مؤخرا على أخذ إجازات بدون أجر بعد أن بدأت الوكالات الأوروبية في إعادة آلاف السائحين.

وأعلنت شركة توماس كوك أنها أجلت معظم زبائنها البريطانين والأيرلنديين والألمان من تونس، وقد وصلت دفعة جديدة من هؤلاء يوم السبت إلى مطار مدينة مانشستر البريطانية، كما حطت رحلة قادمة من مطار المنستير في مطار تيجال ببرلين على أن تستكمل العملية يوم الأحد.

بينما قامت بقية الشركات الأوروبية بإعادة اعداد كبيرة من السائحين برحلات إلى مدن أوروبية مختلفة.

وتشير آخر التقديرات إلى أن تونس تستقبل سنويا ٧ ملايين سائح تحتذبهم الشواطئ والغابات والمناطق الصحراوية.

وشهد قطاع السياحة مؤخرا نموا برغم تبعات الأزمة المالية العالمية، وهو يساهم بنحو ٦ ٪ من إجمالي الناتج القومي في البلاد.

لذلك وضعت مؤخرا خطط لبناء عشرات المنتجعات على طول شواطئ البحر المتوسط لكن الخبراء يتوقعون تغيرا كبيرا يهدد مستقبل هذه الخطط.

وسيكون المحك الحقيقي هو الوضع في البلاد خلال الشهور القادمة، فعودة الاستقرار قد تساعد في إنعاش حركة السياحة خاصة في الصيف.

تقرير: العالم على وشك "صدمة" بأسعار الغذاء

دبي/ CNN

يبدو أن العالم على وشك مواجهة"صدمة"في أسعار الغذاء قريباً، مع استمرار ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية، خاصةً في ضوء التحذيرات التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخراً، من أن العالم قد يشهد أزمة غذائية، ربما تكون أكثر قسوة من تلك التي شهدها عام ٢٠٠٨.

وجاء تقرير حكومي أصدرته وزارة الزراعة الأمريكية في وقت متأخر الاسبوع الماضي، أشار إلى أن مخزون الولايات المتحدة من الحبوب الغذائية عند أدنى مستوياته، بمثابة مفاجأة للتجار الأمريكيين، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة وفول الصويا إلى أعلى معدل لها خلال الـ٣٠ شهراً الأخيرة.

جاء هذا الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية بعد أيام على صدور تقرير آخر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة"الفاو"، الأسبوع الماضي، تضمن تحذيراً من الأزمة الغذائية التي شهدها عام ٢٠٠٨، وتسببت في اضطرابات بمختلف أنحاء العالم، قد تتكرر مجدداً، إذا ما واصلت أسعار الغذاء ارتفاعها.

وفيما يثير الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية الكثير من القلق، خاصةً للدول النامية، فقد شهدت الكثير من الدول العربية، ومن بينها تونس والجزائر والأردن، احتجاجات صاخبة مناهضة للسياسات الحكومية، التي يعتبرها المحتجون السبب الرئيسي في موجة"الغلاء"، التي تعصف بمجتمعاتهم.

ورغم أن بعض المسؤولين أبدوا ارتياحاً نسبياً لاستقرار أسعار الأرز، الذي يُعد مصدر الغذاء الأساسي لكثير من الدول الآسيوية، إلا أنهم حذروا من أن استمرار ارتفاع أسعار السلع الأخرى، خاصةً الحبوب الغذائية وفي مقدمتها القمح، سوف يلقي بتبعات وخيمة على المجتمعات الفقيرة.

وقال خبير الاقتصاد الزراعي بجامعة ولاية"أيوا"، تشاد هارت، في إطار تعليقه على تقرير وزارة الزراعة الأمريكية، إن"مخزون الذرة وفول الصويا قد بلغ أدنى مستوياته في واقع الأمر، وسوف تشهد الأسواق ارتفاعاً كبيراً في الأسعار."

البنك الدولي يتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في العام الحالي

جنيف/ وكالات

يقول البنك الدولي إن الاقتصاد العالمي سيتباطأ هذا العام بشكل عام، بينما ستستحوذ الدول ذات الاقتصادات الصاعدة كالهند والصين على حصة اكبر من النمو.

وسيمنح صندوق النقد الدولي باكستان ٤٥٠ مليون دولارغرامة بريطانية على جولدمان ساكس بـ ٣١ مليون دولار أمريكي.

ويقدر البنك النمو الذي سيحققه الاقتصاد العالمي هذا العام بنحو ٣،٣ في المئة، مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ فيه ٣،٩ في المئة، بينما يقدر ان الاقتصادات الصاعدة (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، وغيرها) ستنمو بحوالي ٦ في المئة.

ويقول البنك الدولي في تقرير اصدره الاسبوع الماضي إن هذه النسبة لن تكون كافية لخفض نسب البطالة المرتفعة التي تعاني منها الاقتصادات التي تضررت جراء الازمة الاقتصادية.

وحذر من ان الاقتصاد العالمي ما زال يواجه"توترات وعقبات خطيرة"، بينها ازمة الديون التي تواجهها منطقة اليورو، وخاطر هرب رؤوس الاموال من الاقتصادات المتطورة التي تعتمد اسعار فائدة منخفضة الى الاسواق النامية ذات اسعار الفائدة المرتفعة مما قد يكون له تأثير على اسعار العملات.

وعبر البنك الدولي كذلك عن قلقه ازاء الارتفاع المضطرد في اسعار المواد الغذائية.

ويتوقع البنك الدولي ان تحقق الصين نموا هذا العام يبلغ ٨،٧ في المئة والهند ٨،٥ في المئة، بينما لن تحقق الدول الصناعية المتقدمة مجتمعة معدل نمو يتجاوز ٢،٤ في المئة.

وقال التقرير:"لو كانت الازمة الاقتصادية امتحانا للاقتصادات الصاعدة، فيمكننا القول إنها نجحت فيه نجاحا باهرا."

واضاف التقرير ان هذه الاقتصادات هي التي ستدفع بالنمو العالمي الى الامام في عام ٢٠١١ رغم المشاكل المستمرة التي تعاني منها الدول الصناعية المتقدمة بما فيها مستويات الديون الشخصية المرتفعة والبطالة وضعف القطاع المصرفي والديون الحكومية العالية في اوروبا على وجه الخصوص.

من جانبه قال جاستين ييفو كبير اقتصاديي البنك الدولي:"إن الطلب الداخلي القوي في العالم النامي هو الذي يقود الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، الا ان المشاكل المستمرة التي يعاني منها القطاع المالي في بعض الدول ذات الدخول العالية ما زالت تشكل تهديدا للنمو ينبغي مواجهتها بحلول سياسية حازمة."

وعبر البنك عن قلقه ازاء ارتفاع اسعار الوقود والمواد الغذائية، إذ قال"لو واصلت اسعار هذه المواد ارتفاعها في الاسواق الدولية، سيتسبب ذلك في مضاعفة مشاكل الفقر ومشاكل الحصول على هذه المواد الحيوية."

وعلى صعيد ذي صلة قال هانز تيمر، مدير آفاق التنمية في البنك،"نحن قلقون جدا ازاء ارتفاع اسعار المواد الغذائية. ونحن نرى اوجه تشابه بين الارتفاعات الاخيرة وتلك التي سادت في عام ٢٠٠٨ قبيل اندلاع الازمة المالية العالمية."

وكان ارتفاع اسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨ قد ادى الى اندلاع احتجاجات واعمال شغب في عدة دول.

الا ان تيمر اضاف ان الوضع"مختلف الى حد ما"هذه المرة لأن خزين الحبوب العالمي اكبر مما كان في ٢٠٠٨ بكثير.

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18)
كانون الثاني 2011

يؤشر الميزان التجاري مع تركيا صدراة السلع والبضائع المستوردة منها قياساً بباقي الاستيرادات، ناهيك عن الارتفاع النسبي للصادرات العراقية لتركيا، ورغبة الشركات الاستثمارية التركية المتطلعة لدخول سوق العمل المحلية.

(المدى الاقتصادي) ناقشت العلاقات التجارية الثنائية العراقية التركية مع المستشار التجاري في سفارة جمهورية تركيا (متين كركن)، كما تناولت مدى تطبيق الاتفاقيات بين البلدين سواء على المستوى الحكومي او على مستوى المنظمات الاقتصادية والقطاع الخاص.

اجرى المقابلة/ ليث محمد رضا

المستشار التجاري التركي لـ(المدى الاقتصادي):

صادراتنا للعراق في 2010 بلغت 6 مليارات دولار وستصل إلى 20 ملياراً في السنوات المقبلة

×تتصدر السلع التركية مع العراق قياسياً بدول الجوار الإقليمي للعراق، إلى ماذا تعزو هذه الصدارة؟

-هذه الصدارة طبيعية اذا ما علمنا ان تركيا تصدر لأكثر من مئة دولة في العالم، وان البضائع التي تصدر للعراق هي ذاتها الموجودة في أوروبا من حيث الجودة والنوعية، أما السبب الآخر فهو التقارب الثقافي وقرب المسافة بين العراق وتركيا، وقد بلغت الصادرات التركية للعراق خلال ٢٠١٠ ٦ مليارات دولار وهذه النسبة قليلة حيث نطمح الى وصولها الى ٢٠ مليارات خلال السنوات القادمة، كما شهد عام ٢٠١٠ ايضاً ارتفاع في الصادرات العراقية الى تركيا نسبياً ففي عام ٢٠٠٩ كانت قيمة الصادرات العراقية إلى تركيا ٩٥٠ مليون دولار وفي ٢٠١٠ أصبحت ملياراً و٢١١ مليون دولار بنسبة زيادة ٣٠٪.

×ما طبيعة السلع العراقية التي تصدر الى تركيا وكم تبلغ قيمتها؟

-إن أكثر الصادرات كانت من الاحجار الكريمة والنفط الخام والمواد البلاستيكية ومنتجاتها والمواد الكيمياوية، إذ بلغت الصادرات النفطية ١،١ مليار دولار والكمية الباقية كانت لباقي السلع، واهم الصادرات العراقية الى تركيا هي البترول والاحجار الكريمة والمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية اضافة الى بعض الخضراوات والفواكه، مع إلى نسبة قليلة من المنسوجات وورق الكارتون.

×هل اهتمام تركيا الاقتصادي بالعراق هو جزء من ستراتيجية تركية تجاه الشرق الأوسط بعد ان بدا الانضمام للاتحاد الأوروبي صعباً؟

-بل ان العراق قبل حرب عام ١٩٩١ كان من اهم الدول التي المستوردة من تركيا إلا ان النسبة تراجعت بعد بداية الحرب والآن النسبة في طور الرجوع الى الحالة الطبيعية السابقة بسبب التقارب الكبير بين الشعبين والحكومتين، إذ كما تعلمون فقد تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين الدولة العراقية والدولة التركية تضمنت ٤٨ اتفاقية، فالسبب في النشاط الاقتصادي هو ان البضاعة التركية رخيصة الثمن علاوة على جودتها إضافة إلى التقارب الثقافي بين الشعبين، ونظراً للامكانيات الموجودة فإننا نرى ان الصادرات اقل مما ينبغي.

×سبق أن أعلنت الكثير من الشركات الاستثمارية التركية عن نيتها ورغبتها الملحة في دخول سوق الاستثمارات في العراق إلا أن واقع الحال عكس ذلك، فما سبب هذا التوجس والتردد؟

-فعلاً الكثير من الشركات التركية راغبة بالعمل في العراق لكنها لاتزال مترددة والسبب الاهم هو الجانب الامني اضافة الى ان قوانين الاستثمار الموجودة في العراق لاتزال لاتحمي المستثمر، بصورة جيدة، وفي دول عديدة بما فيها تركيا توجد قوانين وقرارات تحمي وتدعم المستثمر

بالاعتماد على قوانين منظمة التجارة العالمية فلا يوجد من دعم الى الصادرات في تركيا، إما ما يتعلق بدعم العراق فهذا غير ممكن لأننا احد أعضاء منظمة التجارة العالمية ومثل هكذا دعم سيعتبر خرقاً لقوانين منظمة التجارة العالمية لكن لدينا ستراتيجيات مختلفة لتوسيع نسبة الصادرات وفي دول العالم لدينا اكثر من مئتي مستشار تجاري تركي، اثنان منهم في العراق فأنا مستشار السفارة في بغداد ولدي ملحق في اربيل وبسبب اهمية العراق وكثرة الاعمال فقد طالبت بالمزيد وسيأتي بعد فترة ملحق في البصرة، وآخر سيكون في الموصل واثنان سيبقيان في بغداد للاشتراك في العمل

فالجانب العراقي يجب ان يولي اهمية اكبر للاستثمار، ولكن بعد تشكيل الحكومة حصل نوع من التوجه الاستثماري للشركات التركية وهذا قانون طبيعي عندما يتجه المستثمر لاي مكان في العالم يجب ان يكون المشروع مربحاً وفي منطقة آمنة وبصورة عامة عندما يحصل استقرار سياسي وامني واقتصادي في السنين القادمة ستحدث زيادة في نسبة الشركات التركية المستثمرة في العراق.

×كيف ترون ميل المستهلك العراقي للسلع التركية بسبب التأثير الثقافي بعد رواج صناعة الدراما التركية، وهل العملية مدروسة؟

-نحن نعتقد بهذا التأثير على البضائع التركية وعلى نسبة الصادرات وهذه المسلسلات كان تداولها يتم بشكل محلي داخل تركيا لكن بسبب التطور الحاصل في الاتصالات بدأ الاهتمام من قبل الدول المجاورة لتركيا وهي العراق وايران وسوريا، وبعد ان اتضح الاهتمام بتلك المسلسلات اصبحت العملية منظمة وأصبح هناك توسع في القضية اذ اعتقدت تركيا بتأثير الموضوع على الصادرات والتعرف على البضاعة التركية واصبحت تركيا تتعامل مع المسلسلات كبضاعة وطنية، وان العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ستبقى سواء وجدت المسلسلات ام لن توجد.

×هل هنالك من تسهيلات لوجستية وفنية يبديها الجانب التركي لتسهيل عملية التبادل التجاري مع العراق؟

-بالاعتماد على قوانين منظمة التجارة العالمية فلا يوجد من دعم الى الصادرات في تركيا، إما ما يتعلق بدعم العراق فهذا غير ممكن لأننا احد أعضاء منظمة التجارة العالمية ومثل هكذا دعم سيعتبر خرقاً لقوانين منظمة التجارة العالمية لكن لدينا ستراتيجيات مختلفة لتوسيع نسبة الصادرات وفي دول العالم لدينا اكثر من مئتي مستشار تجاري تركي، اثنان منهم في العراق فأنا مستشار السفارة في بغداد ولدي ملحق في اربيل وبسبب اهمية العراق وكثرة الاعمال فقد طالبت بالمزيد وسيأتي بعد فترة ملحق في البصرة، وآخر سيكون في الموصل واثنان سيبقيان في بغداد للاشتراك في العمل، هنالك في تركيا مصرف يعرف بمصرف (اكزيم) يشجع الصادرات ويعطي قروضاً للمصدرين الأتراك ويعطي تسهيلات عديدة لزيادة نسب الصادرات، وبصورة عامة لدينا ستراتيجيات لدعم الصادرات لكن ليس توجه لدولة ما دون باقي الدول كأن يكون العراق.

×هل الوضع الأمني المستقر في كردستان العراق هو السبب في النشاط الاستثماري التركي الكبير والهائل ام هناك أسباب أخرى وما هي؟

-الاستقرار الامني هو السبب الاهم اضافة الى الارتباط الثقافي بين الشعبين والقرب الجغرافي بين الدولتين إذ أن المسافة بين تركيا والإقليم قليلة جداً حيث لا يستغرق الوقت أكثر من نصف ساعة في السيارة فأغلب المشاريع في كردستان نفذتها شركات تركية سواء مشاريع الطرق والجسور او باقي القطاعات، وإذا ما حصل تقدم امني في بغداد والمنطقة الجنوبية، فأيضاً ستزداد المشاريع، والتوجه الآن إلى ان الأعمال التركية لا تتم فقط في اربيل وانما في مناطق العراق كافة بما فيها الجنوب والوسط، وبالنسبة للوضع الصناعي الحالي الموجود في العراق فهو معطل ويوجد مشروع مابين وزارة المالية واتحاد الصناعيين العراقيين والمستشارية التجارية التركية ورئاسة الوزراء العراقية لدعم الصناعة العراقية والمشروع يعمل على تفعيل ثلاثة آلاف وستمائة معمل في العراق، ومع هذا المشروع ستتوفر فرص عمل لكثير من الايدي العاملة العراقية.

×ماذا عن الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين التركي والعراقي التي شهدت النور خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الاتراك والعراقيين؟

-العلاقات بين العراق وتركيا لها جذور قديمة، ففي شهر تشرين الاول من عام ٢٠٠٩ أبرمت اتفاقية التعاون الاستراتيجي، وقد سبقتها زيارة ثمانية وزراء في شهر ايلول الى تركيا واجتماعهم مع نظرائهم الاتراك، وكما ذكر رئيس الوزراء التركي: دولتان وحكومة واحدة، وبعد ذلك زار رئيس وزراء تركيا العراق مع وفد وزاري، فخلال السنة زار وزير الخارجية التركي العراق وحدثت زيارات لوزراء ومسؤولين عراقيين الى تركيا.

×ماذا عن الاتفاقيات المبرمة بين القطاع الخاص العراقي والتركي لاسيما غرفتي التجارة واتحاد رجال الأعمال والصناعات في البلدين وهل تفضي الى استثمارات متبادلة؟

-يوجد تواصل بين التجار العراقيين والغرف الصناعية التركية، والعلاقات الاقتصادية التي تحدث بينهم بدون خطة، لكن العمل الحقيقي الذي يحدث مع اتحاد الصناعات العراقي، لهذا سنعمل على تطوير العلاقات في هذا المجال بين الدولتين، فالغرف التجارية واتحاد الصناعات ومجالس المحافظات والوزراء في زيارات مستمرة، وتقام معارض ونشاطات عديدة نتيجة للتعاون ويتم إيفاد عدد من التجار، وآخر شيء حدث معرض في اسطنبول شارك فيه اكثر من مئتي شخص من العراق وجميع المصاريف كانت على عاتق الجانب التركي.

×كيف تنظر إلى المشهد الاقتصادي في العراق وهل أنت متفائل برخاء اقتصادي عراقي في المستقبل؟

-العراق رغم الحروب التي استمرت ٣٠ سنة يبقى مهماً لكن كنتيجة طبيعية للحروب فإن الكثير من الاعمال التي يجب ان تنجز لم يتم انجازها، فالعراق لديه احتياجات كبيرة في مجالات مختلفة وعلى رأسها مجال الطاقة وهي مهمة للشعب للاضاءة والتدفئة والتبريد اضافة الى اهميتها للجانب الصناعي، ويجب توفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات البلدية كعمليات التنظيف وتجميل المدن، وفي المجال الزراعي والثروة الحيوانية أيضاً توجد إمكانيات كبيرة يجب ان يتم النظر فيها وفي مجال السياحة ايضاً توجد امكانات كبيرة وهناك اماكن مقدسة واستثمارات كبيرة في هذه المجالات واذا تمت الاستثمارات في المجال السياحي سيتوفر للعراق مردودا اقتصادي هائل، فالنجف وكربلاء لديهما إمكانات كبيرة واعرف ان اكثر من ١٠ الى ١٥ مليون زائر يأتون للزيارة فإذا كانت الخدمات متوفرة من فنادق ومطاعم ومجالات راحة فإن عدد الزوار سيكون اكثر واذا ما تم تطوير هذا المجال والسيطرة على الجانب الأمني فمن تركيا فقط سيتوجه من ١٠ الى ١٥ مليون زائر الى هذه المناطق، ورغم ان ما حدث من تطور في الجانب الأمني واضح، فنظراً للواردات الموجودة للعراق يمكن حدوث تطور كبير وانا متفائل لمستقبل العراق وسيصل في السنين القادمة الى التطور المنشود.

الآن يوجد تطور في شمال العراق وفي الوقت ذاته توجد رغبات للاستثمار في جنوب العراق بعد تحسن الاوضاع مما يتيح مجيء رجال الاعمال والمستثمرين، وهذا سنشهده خلال السنة الحالية، فعدد كبير من رجال الأعمال والتجار سيأتون الى جنوب العراق.

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

مدير الهيئة العامة للنخيل لـ(المدى الاقتصادي):

الفترة المقبلة ستشهد تحقيق قفزات نوعية في قطاع زراعة النخيل وإنتاج وتسويق التمور

بعد ان كان العراق في صدارة دول العالم في انتاج اجود اصناف التمور خلال الحقب الماضية، تراجعت اعداد النخيل والتي لم يعد ماتبقى منها قادرا على منافسة الدول الاخرى في انتاج التمور ليتحول الى مستورد أمثل للتمور على شاكلة الثقافة الاستهلاكية.

(المدى الاقتصادي) حاورت مدير عام هيئة النخيل بوزارة الزراعة كامل مخلف ضايع لتلسيط الضوء على الاسباب التي أدت الى هذا التراجع اللافت للنظر عبر الحوار الآتي:

أجرى الحوار/ علي الكاتب

-للهيئة عدد من المشاريع للنهوض بواقع زراعة النخيل وانتاج وتصنيع وتسويق التمور لكونه يمثل أحد مرتكزات الاقتصاد الوطني طيلة عقود من الزمن ومصدرا لمعيشة ودخل شريحة كبيرة من المزارعين، ومن اهم تلك المشاريع مشروع دعم الفسائل الموجودة لدى الهيئة والذي تبنته وزارة الزراعة وبمقدار ٥٠٪، حيث ان سعر الفسيلة اذا كان على سبيل المثال ٥٠ألف دينار تقدمه الهيئة للمزارع بقيمة ٢٥ألف دينار فقط.

- وفي النية تقديم الدعم للمزارعين من خلال تجهيزهم بمنظومات الري بالتنقيط بهدف الاقتصاد في مياه السقي لوجود تحديات في شحة مياه الري في العراق، وسيقدم للمزارعين الذين يستخدمون منظومات الري بالتنقيط والتقنيات الحديثة في سقي المزروعات، كا تقدم الحكومة الدعم للمزارعين من خلال شراء التمور بأسعار مدعومة وهو دعم يسير باتجاهين بهدف زيادة انتاج التمور والنهوض بقطاع زراعة النخيل وتحقيق المزارعين لارباح جيدة بعد جنيهم التمور، وكذلك الدعم المقدم في منح القروض المالية للفلاحين والمزارعين من دون فوائد، اضافة الى مكافحة الآفات التي تصيب اشجار النخيل عن طريق الطائرات الزراعية الخاصة وهو دعم لايوجد نظيره في جميع دول العالم.

- وهناك دعم آخر هو تأهيل البساتين القديمة، حيث بإمكان اصحاب البساتين القديمة انشاء بستان جديد الى جانب ماهو موجود سابقا، والهيئة تقدم دعما متكاملا للمزارعين من خلال تقديم الفسائل اليهم او اثمانها على ان تسترجع اربع فسائل بعد ثماني سنوات، وهناك مقترح لارجاع فسيلتين فقط من الفلاح وعدم مطالبته بالفسيلتين الاخريين، وبإمكان المزارعين من اصحاب البساتين الاستفادة من دعم الدولة والاستفادة من القروض واسعار الفسائل المدعومة.

×وماذا عن النشاطات الأخرى والمشاريع التي تنفذها الهيئة في هذا المجال؟

-من المهم الاشارة الى ان العراق عانى ظروفاً سياسية معقدة ألقت بظلالها على الواقع الاقتصادي والزراعي تحديدا والذي عانى طويلا الحرمان والاهمال بسبب عدم وضوح السياسات الزراعية المطلوب تنفيذها للنهوض به في عموم المجالات خاصة في مجال زراعة النخيل وانتاج التمور، حيث تحولت البساتين الى اراض جرداء بسبب تدني الخدمات

الزراعية الواجب تقديمها لهذا النمط الزراعي المهم والاستراتيجي وتطويره، مما جعل مردوده الاقتصادي لايفي بالغرض وهذا جعل المزارعين في هذا القطاع يعزفون عن العمل ويتجهون الى انماط اخرى من الزراعة او التحول الى عاطلين عن العمل.

– الحكومة ووزارة الزراعة في مقابل ذلك اعدت توجهات جديدة من خلال اعادة تأهيل هذا القطاع ليأخذ مكانته السابقة، ومن هنا جاء تشكيل الهيئة العامة للنخيل بموجب الامر الوزاري ٢٧٥ في ٢٠٠٥/٢/١ لتقع على عاتقها مهام تطوير وتحسين زراعة النخيل في مختلف المناطق ولتحقيق عدد من الاهداف وهي تطوير ونشر زراعة النخيل في مختلف المناطق الملائمة لزراعته من خلال استخدام وسائل الزراعة الحديثة والتقنيات المتطورة وتحسين البساتين الحالية وتطوير الخدمات المقدمة لها بما يؤمن زيادة انتاج النخيل وتطوير عمليات جني التمور ووسائل تسويقها واستثمار مكونات النخيل الاخرى وتطوير الصناعات القائمة عليها بما يعزز العوائد المالية لاصحاب البساتين وزيادة فسائل النخيل من خلال مختبرات حديثة لتقنيات الزراعة النسيجية في مشاتل الهيئة والتعاون مع المنظمات والمراكز العربية والدولية ذات العلاقة والمهتمة بتطوير زراعة النخيل.

–ومن اجل تحقيق ذلك وضعت الهيئة عدداً من الخطط والبرامج الزراعية واعداد الدراسات الخاصة بهذا المجال وتنفيذ عدة مشاريع عبر المحطات التابعة للهيئة المنتشرة في ١٣ محافظة ومنها مشروع انشاء بساتين الامهات ومشاتل الفسائل للمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٢١ بهدف انشاء بساتين امهات ومشاتل الفسائل في ١٣ محافظة في وسط وجنوب البلاد وزيادة اعداد النخيل والمحافظة على الاصناف النادرة من النخيل وزيادة مادة الاكثار وهي الفسائل وتكوين بساتين امهات (بنوك وراثية) واستخدام التقنيات الحديثة في زراعة البساتين والسيطرة على خدمة الفسائل المغروسة حيث بلغت المساحة المنفذة حاليا اكثر من (٢٥٠٠) دونم، ومشروع تأهيل بساتين النخيل للمدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٦ في ١٣ محافظة ايضا من اجل زيادة اعداد النخيل وتشجيع الفلاحين على الاهتمام بأشجار النخيل وتأهيل بساتين النخيل المتضررة من جراء الحروب والاهمال والبساتين القديمة والمساعدة على انشاء بساتين حديثة ومتطورة والتشجيع على زراعة الاصناف المهمة اقتصاديا وتجاريا واخلاف النخيل القديم والضعيف والمصاب بالآفات وبالتالي تحسين انتاج النخيل، ولقد تم تأهيل ٥٠٧ بساتين وبمساحة تقدر ٣١٩٩ دونماً تم غرسها بـ(١٢٢٠١٧) فسيلة، ومشروع زراعة وانتاج فسائل النخيل المنتجة بالزراعة النسيجية للمدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١١ في محافظات بغداد وكربلاء والانبار لانشاء مقر الهيئة ومختبرات الزراعة النسيجية والهندسة الوراثية وانتاج اعداد كبيرة من النخيل ذات اصناف نادرة في وقت قصير ومطابقة الاصناف عبر استخدام البصمة الوراثية وانتاج نبتات خالية من الامراض الفيروسية والبكتيرية والعمل على استعادة موقع العراق في صدارة البدان المنتجة للتمور، والمشروع الارشادي لادخال التقنيات الحديثة لزراعة النخيل وتسويق التمور للمدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١١ في خمس محافظات لإنشاء وحدات ترتيب التمور وتعبئتها وتغليفها وخطوط انتاجية للصناعات التي تعتمد التمور كمادة اولية وتجهيز مكائن التقطيع وثرم اجزاء النخيل لعمل (الكمبوست) واستخلاص حبوب اللقاح وتعبئتها وخزنها وانشاء مختبرات للمكافحة المتكاملة والسيطرة النوعية وادخال المكننة لخدمة اشجار النخيل وتدريب الكوادر الفنية وزيادة خبراتهم في مجال تعبئة وتهيئة التمور، حيث تم انشاء معملين في بغداد وبابل وتجهيزهما بجميع المعدات، مشروع تأهيل قطاع النخيل الممول من قبل منظمتي ال (FAO) وال(UNIDO) للمدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠ وهو من المشاريع التي تندرج ضمن اطار التعاون مع المحيط الدولي لتأهيل قطاع النخيل في العراق بموجب العقد الموقع بين وزارة الزراعة ومنظمة الفاو (FAO) في ٢٠٠٧، حيث تم انشاء وتجهيز مختبرات للزراعة النسيجية بطاقة انتاج ٥٠ ألف شتلة سنويا في محطة نخيل الربيع في بغداد ليكون رافدا في تجهيز المزارعين بالفسائل المتميزة بالأصناف الواعدة لمعالجة النقص الحاصل في اعداد النخيل، فضلا عن تأهيل ثلاث محطات في الديوانية وواسط والبصرة.

×وماذا تم من خلال المبادرة الزراعية للحكومة؟

–لقد اسهمت المبادرة الزراعية التي اقرت عام ٢٠٠٨ في وضع الخطط والبرامج الناجحة للنهوض بالواقع الزراعي، حيث كان لقطاع النخيل الاهتمام الكبير في استراتيجيتها التي دعمت المزارع وحفزته للاهتمام بالنخيل من خلال دعم اسعار التمور المستلمة من المزارعين، حيث كانت نسب الانتاج المرتفعة خلال السنتين المنصرمتين خير دليل على ذلك، ومن هنا نفذت الهيئة عدداً من المشاريع ضمن المبادرة الزراعية وهي مشروع انشاء محطات متخصصة لانتاج وزراعة شتلات النخيل النسيجية ومشروع انشاء بساتين امهات للمزروعات النسيجية في المحطات المتخصصة في النجف وكربلاء والمثنى والانبار.

×ما المقصود بالزراعة النسيجية؟

–تسعى الهيئة الى ادخال التقنيات الحديثة في زراعة النخيل وانشاء مختبرات لزيادة اعداد النخيل خاصة ذات المردود الاقتصادي الجيد وتحقيق الزيادة في انتاج التمور وتطوير اساليب تسويقها، وهذا يتم من خلال استخدام الزراعة النسيجية التي تعد الافضل عالميا في الوقت الحاضر، وذلك لان زراعة الفسائل بشكل تقليدي يتطلب فترة زمنية طويلة مقارنة بطريقة الزراعة النسيجية الحديثة مختبريا، حيث يتم اخذ جزء من الفسيلة لتوضع في اوساط مهيأة لهذا الغرض في المختبر بين وسط وآخر ولمدة سنة ونصف او سنتين الى مرحلة الاقلمة وليتم بعد ذلك توزيعها الى المزارعين.

×هل في النية زيادة عدد المحطات المتخصصة بزراعة النخيل؟

–نحن نسير ضمن برنامج محدد وهناك دراسة معدة لبناء محطة في أحد اقضية محافظة كركوك في منطقة لم ترتق فيها زراعة النخيل للمستوى المطلوب، وانشاء تلك المحطة الارشادية والبحثية مع دراسة امكانية زراعة بعض الاصناف في تلك المناطق غير المعروفة بزراعة النخيل لكونها في مناطق باردة لاتنجح فيها زراعة النخيل إلا ان المتغيرات المناخية الاخيرة جعلت امكانية زراعة بعض انواع اشجار النخيل فيها.

×ما هي مشاريعكم وخططكم المستقبلية بهذا الخصوص؟

–الهدف الاساس هو التركيز على زيادة الانتاج والإكثار من الفسائل وبيعها بشكل مدعوم للمزارعين والقطاع الخاص، ونحن حاليا انتقلنا الى نهج جديد في اقامة المزارع النموذجية في الاراضي الصحراوية في المناطق التي من الممكن زراعة النخيل فيها من خلال الاعتماد على مياه الآبار ووقف مد التصحر نحو الاراضي الزراعية، ولدينا مشروعان احدهما في النجف والآخر في الانبار، وهي خطوة اولى للتوسع بزراعة النخيل في المناطق الصحراوية في المحافظات الاخرى، لاسيما من الاصناف التجارية وتشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة، اضافة الى عرضها للاستثمار في اطار التوجه نحو دعم القطاع الخاص والوقوف الى جانبه وامداده بجميع المعلومات ورفده بالتقنيات الحديثة ورسم السياسات الخاصة بالقطاع الخاص في مجال انتاج التمور وتصنيعها وتسويقها.

تسعى الهيئة الى ادخال التقنيات الحديثة في زراعة النخيل وانشاء مختبرات لزيادة اعداد النخيل خاصة ذات المردود الاقتصادي الجيد وتحقيق الزيادة في انتاج التمور وتطوير اساليب تسويقها، وهذا يتم من خلال استخدام الزراعة النسيجية التي تعد الافضل عالميا في الوقت الحاضر، وذلك لان زراعة الفسائل بشكل تقليدي ت-تطلب فترة زمنية طويلة مقارنة بطريقة الزراعة النسيجية الحديثة مختبريا، حيث يتم اخذ جزء من الفسيلة لتوضع في اوساط مهيأة لهذا الغرض في المختبر بين وسط وآخر ولمدة سنة ونصف او سنتين الى مرحلة الاقلمة وليتم بعد ذلك توزيعها الى المزارعين.

×ما هي نشاطاتكم في المعارض الداخلية والخارجية للإعلان عن نشاطات الهيئة؟

–لقد شاركت الهيئة في عدد كبير من المعارض المقامة في داخل وخارج العراق ومن اهمها اسبوع المبادرة الزراعية الذي تقيمه الوزارة سنويا وللهيئة جناح مهم ضمن جناح وزارة الزراعة لاطلاع المواطن وزوار المعرض على انجازات الهيئة ودورها في النهوض بواقع زراعة النخيل وانتاج التمور، وعلى الصعيد الخارجي شاركت الهيئة في المعرض الاخير المقام في ابو ظبي بدولة الامارات والذي تم فيه عرض ١٥٠ صنفا من اصناف التمور العراقية، والذي لاقى استحسان زائري المعرض خاصة المسؤولين والمهتمين بقطاع التمور، اضافة الى ايفاد وفد من المصنعين والمصدرين للتمور من القطاع الخاص الى عدد من الدول لاطلاع العالم الخارجي على ماتوصلت اليه زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق.

×هل هناك تعاون وتنسيق في العمل مع دول وجهات متخصصة في هذا المجال؟

–هناك تعاون مع دولة الامارات، حيث تم ارسال مجموعة من الملاكات الوظيفية للتدريب في مختبراتها، ولقد اهدت الامارات٥٠٠، ١٥ ألف فسيلة نسيجية وتمت اقلمتها ونقلها للمحطات المتخصصة والتي اثبتت نجاحها بشكل كبير، وكذلك تم ايفاد ممثلي عن الهيئة الى فرنسا حيث تم الالتقاء بمدير مختبرات الزراعة النسيجية الفرنسية وعقد عدد من الاتفاقيات مع الجانب الفرنسي في هذا الشأن بهدف تحقيق مرتبة جيدة ضمن التسلسل العالمي لاعداد النخيل وانتاج وتصدير التمور من المرتبة السابعة حاليا والعودة مجددا الى المرتبة الاولى التي كان يعتليها العراق لفترة طويلة.

– هناك قفزات نوعية وكمية في مجالات عملنا بدلالة البيانات التي صدرت مؤخرا من الجهات المختصة بهذا الشأن، وستشهد الفترة المقبلة تحقيق قفزات نوعية في زراعة النخيل وانتاج التمور وتسويقه على وفق البرامج المعدة والخطط المرسومة لها، كما هناك دراسات وجهود لإضافة رونق جمالي لمدننا وشوارعها من خلال زراعتها باشجار النخيل بشكل كبير، وهناك تجربة بهذا الصدد في محافظة كربلاء، اذ قامت كوادرنا بتزيين مداخل المدينة بانواع من اشجار النخيل، وهناك مقترحات لتشجير الطريق الرابط بين محافظتي كربلاء والنجف بالنخيل باعتبارهما من المحافظات التي تستقطب اعداداً كبيرة من السياح الزائرين للمدن المقدسة، فضلا عن تشجير شارع مطار النجف بأشجار النخيل ايضا، كما لدينا خطط للنهوض بواقع زراعة النخيل في محافظة البصرة والوقوف على المعوقات والعمل على تذليلها واعادة المحافظة الى موقعها المتميز الذي كانت ترتيقه سابقا بامتلاكها لثمانية ملايين نخلة فيها.

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

شكل انتشار السلع التركية في الاسواق المحلية ظاهرة جديرة بالتحقق والبحث مع الاوساط الاقتصادية وتناول ابعاد ها المختلفة، سيما اذا ما ربطنا الموضوع بظاهرة المسلسلات التركية وما نتج عن التأثر بالثقافة ونمط الحياة التركي، الأمر الذي انعكس على ذوق المستهلك العراقي وميله باتجاه السلع التركية.
(المدى الاقتصادي) ناقشت هذه الظاهرة مع جملة من المختصين عبر التحقيق الآتي:

تحقيق/ ليث محمد رضا

هل أثرت الدراما التركية على رواج منتجاتها في الأسواق المحلية؟

هيمنة لافتة للنظر

بحسب نيويورك تايمز فإن القنصل التركي في اربيل أيدن سيلسن، ذكر ان دولته ستندمج مع العراق، حيث سيكون تدفق المواطنين والبضائع عبر الحدود حرا، وكذلك سيكون تدفق النفط والغاز الطبيعي.

صاحب محل الملابس في السوق العربي فاضل ماجد قال: ان اقبال اغلب المستهلكين على السلع التركية، بشكل اساسي هو بسبب المسلسلات فالشباب يشترون البدلات المشابهة لتلك التي يرتديها ابطال المسلسلات.

واضاف ماجد: إن سعر السلع التركية مناسب جداً رغم جودتها اذ انها نافست السلع الصينية الرديئة التي يأتي بها التجار العراقيون.

وتابع ماجد: الملابس التركية انواع فمنها باب اول ومنها باب ثان هكذا وكل باب له سعره لكن حتى آخر باب تركي هو افضل من الصيني الموجود في العراق.

تاجر الملابس عمار حميد قال ان تأثر الناس بالمسلسلات التركية كبير وسريع حيث يسعى الشباب والبنات الى تقمص ادوار الابطال والبطلات فمثلاً بعد ان عرض مسلسل (دموع الورد) الذي تميز بطلها"كوسوفي"بملابسه السود ازداد اقبال الشباب على البدلات والقمصان السود لدرجة جعلتنا نستورد ملابس سوداً فقط لتلبية حاجة السوق.

واضاف حميد: ان تلك الملابس كانت من تركيا لانها ذات الملابس المطلوبة وبأسعار مناسبة.

وتوقع حميد: ان تكون ثمة علاقة بين الشركات الاستثمار ومن يقوم بإنتاج تلك المسلسلات.

وقال صاحب محل الموبيليات علي جلال: ان تأثر الناس بالحياة التركية من خلال المسلسلات انعكس على ميلهم لاستهلاك السلع التركية.

واضاف جلال:انا مختص ببيع الاثاث التركي بسبب ارتفاع الطلب عليه من قبل المستهلكين.

فيما اكد تاجر السيارات علاء احمد: ان المسلسلات التركية احدثت تأثيراً كبيراً في الأسواق المحلية بما فيها اسواق السيارات.

واضاف احمد: ان السيارات المستخدمة من قبل ابطال الشخصيات اصبحت الاكثر رواجاً رغم ارتفاع اسعارها بعد زيادة الطلب.

وتابع احمد:رغم كون تلك السيارات من مناشئ غير تركية، الا اني لا استبعد كون استثمار من قبل تلك الشركات في تلك المسلسلات كدعاية لها.

المستهلكة سارة سالم قالت: لقد تأثرنا كثيراً بالحياة الجميلة في تركيا من خلال المسلسلات الامر الذي جعل الجميع (على حد قولها) يحاول تقليد نمط الحياة التركي من خلال اقتناء السلع التركية.

واضافت سالم:ليست الملابس التركية هي التي تشهد إقبالاً من قبل الناس بل حتى الاواني المنزلية ذاتها التي تعرض في المسلسلات موجودة في الاسواق والناس تقبل عليها بشكل كبير.

الخبراء

بشأن تأثير الدراما التركية على ذوق المستهلك واذا ماكان الامر مدروسا، أم لا قال الخبير في الشؤون التركية الدكتور علي دريول: بعد التطور الجديد في العالم في ثورة المعلومات والاتصالات لايمكن فصل الجانب الاقتصادي عن السياسي ولاحتى الثقافي او الرياضي، فالطبقة السياسية في كل العالم تحاول ربط هذه الامور بالاتجاه الذي يعزز مصالحها وبالتأكيد ان الانفتاح الثقافي التركي على دول المنطقة صاحب الانفتاح الاقتصادي والسياسي والعلمي.

وذكر دريول: ان الدور الجديد لتركيا في العراق والمنطقة العربية بدأ عندما اقتنعت تركيا بصعوبة المهمة الاساسية التي كانت تبحث عنها وهي الانضمام الى الاتحاد الأوروبي فاتخذت طرقاً جديدة لم تكن بديلة عن الهدف الاستراتيجي لكن بتحفيز أوروبا للمضي في عملية قبولها في الاتحاد الأوروبي من خلال المكانة الاقتصادية السياسية في الشرق الاوسط.

وقال دريول:ان الميزان التجاري التركي مع المنطقة سيما مع العراق أخذ يرتفع وكذلك مع اقليم كردستان العراق، اضافة الى اهتمامات تركيا بالقضية الفلسطينية واهتمامها بالملف النووي الايراني وموضوع المياه والآن لديها ملفات اقتصادية جديدة.

واضاف دريول: ان دور تركيا عمق علاقاتها مع دول المنطقة التي كان لها انعكاس كبير على الجانب الاقتصادي وبعد ايام ستكون زيارة لرئيس الوزارء التركي رجب طيب اردوغان وسيكون بمعيته وفد اقتصادي رفيع المستوى وهذا سيكون بوابة لفتح فرص مع العراق وبالتالي تعزيز ذات الاتجاه.

وتابع دريول ان:تركيا وجدت ان منطقة الشرق الاوسط سوقها الاكبر او مجالها الجديد فرأت ان تدخل بكل ثقلها بما في ذلك الاعلامي والسياسي والاقتصادي.

ذوق المستهلك

الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري قال:ان اهم اسباب هيمنة البضاعة التركية هي الجودة والسعر اضافة الى قرب المسافة، فالاستيراد الان يتم من مسافات قريبة ورغم ان الصناعات الصينية رخيصة الا ان ما يأتي منها رديئة،

وبسبب السياسة الجديدة في الغرب لبلدان الشرق الاوسط والعراق بالذات باعتباره سوقاً كبيراً للبضائع.

وعن انعكاس التأثير الثقافي للمسلسلات التركية قال الصوري ان الانعكاس كان على ذوق المستهلك.

وقال الصوري: والواقع هو ان السياسة التركية من الناحية الاقتصادية والسياسية تعتبر نموذج الدول المجاورة فلحد الآن تم تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي وفكري وهذا بالتأكيد سيؤثر على نمط التأثير والاستهلاك والامتثال والتوصل الى هذا النموذج فالمسألة اذا ما اخذت من جميع النماذج فهي تؤثر على توجه البلدان العربية خصوصاً أنّ العراق لديه تأريخ وترابط كبير مع تركيا ويوجد ميل الى البضائع التركية.

التأثير الدرامي

نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور احمد ابريهي تحدث عن تأثير الاعمال الدرامية التركية (المسلسلات) على ذوق المستهلك العراقي قائلاً: رغم اني لا اتابع الاعمال الفنية التركية والاعمال الفينة بشكل عام بإستثناء رمضان، لكني متأكد ان الجاذبية الثقافية لاي بلد تسهم في ترويج منتجاته الصناعية ولها دور كبير برسم صورته في اذهان الناس في المجتمعات الاخرى.

واضاف ابريهي: أتوقع أيضاً وهذا هو المهم ان مايعرض في فضائياتنا عن المجتمع العراقي وانماط سلوكه هو ايضاً قد كان له الدور البليغ في رسم صورة العراق لدى المجتمعات الأخرى، لذا أرجو من المعنيين جميعاً الاهتمام بهذه القضية والمفروض ان تكون لدينا سياسة ثقافية وطنية وهذا الكلام ليس موجهاً للحكومة فقط وانما لمنظمات المجتمع المدني والاحزاب والمؤسسات.

واضاف ابريهي: ان ما يحسب ايجابياً للاتراك تعاملهم الراقي مع العراقيين وتسهيل سفرهم وحسن استقبالهم في مقابل العوائق التي تضعها دول اخرى ازاء العراقيين وإساءة معاملتهم لذلك اثر هذا في موقف المواطن العراقي وشجع التجار على التعامل مع الشركات التركية ولايخفى وجود عوامل سياسية قوية لامجال لتوضيحها الآن.

وتابع ابريهي:ان العلاقات التجارية الدولية ومهارات الاتصال هي ضعيفة في العراق لعدة اسباب منها: الحاجز اللغوي فضلاً عن ان القطاع الخاص تقليدياً يتحاشى توظيف المختصين في اعماله لذلك درج على الاستيراد إما من الدول المجاورة او من وسطاء في الدول المجاورة للوصول الى المناشئ البعيدة وان هذا الطراز من العلاقات الاقتصادية الدولية يحتاج الى مراجعة وزارة التجارة بالذات فنحن نرحب بالعلاقة مع دول الجوار في اطار التنافس المشروع في ما بين جميع المناشئ القريبة والبعيدة لمصلحة الاقتصادي.

العامل الاقتصادي

خبير العلاقات الدولية الدكتور احمد سعيد تحدث عن علاقة النشاط الاقتصادي في العراق بالسياسة الخاريجة التركية قائلاً:ان العامل الاقتصادي من ابرز العوامل تأثيراً في العلاقات الدولية، فأغلب الدول تستخدم الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق اهدافها وان القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد باقي القدرات.

واضاف سعيد: باعتبار تركيا دولة متطورة اقتصادياً وباحثة عن اسواق خارجية فإن منطقة الشرق الاوسط ذات الدول النامية فرصة كبيرة لتصريف البضائع التركية للحصول على نقد اجنبي لدعم الاقتصاد التركي فهي تنافس دولاً أخرى كإيران والصين اضافة الى ان الصناعة التركية جيدة باعتبارهم دولة تتطلع للانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

ولفت سعيد الى ان تركيا واجهت مشاكل في الانضمام الى الاتحاد الاوربي والان تتضمن ستراتيجيتها التوجه نحو الغرب باتجاه آسيا الوسطى ونحو الجنوب بأتجاه الشرق الاوسط.

ان العامل الاقتصادي من ابرز العوامل تأثيراً في العلاقات الدولية، فأغلب الدول تستخدم الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق اهدافها وان القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد باقي القدرات.

واضاف سعيد: باعتبار تركيا دولة متطورة اقتصادياً وباحثة عن اسواق خارجية فإن منطقة الشرق الاوسط ذات الدول النامية فرصة كبيرة لتصريف البضائع التركية للحصول على نقد اجنبي لدعم الاقتصاد التركي فهي تنافس دولاً أخرى كإيران والصين اضافة الى ان الصناعة التركية جيدة باعتبارهم دولة تتطلع للانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

وقال سعيد: ان تركيا تلعب دور الوكيل في المسائل الامنية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية واحياناً تلعب دور الوسيط في قضايا الاهتمامات الاستراتيجية والامنية.

واضاف سعيد:رغم ان التبادل التجاري الدولي يشكل جزءاً من كلية العلاقات الدولية اذ لايوجد في العالم دولة تعتمد على انتاجها المحلي بصيغة مطلقة في اشباع حاجات سكانها من السلع والخدمات بمقابل دول تنتج سلع تفيض عن حاجتها من الاستهلاك المحلي وهكذا حصل التبادل الدولي.

ان اهم مسألة تعنينا في هذا المضمارمدى رغبة الاقتصاد الوطني في تحقيق الاكتفاء الذاتي، فالعيب في عدم الاكتفاء وقد عانت بريطانيا من هذه المشكلة في زمن الحرب اذ كانت تنتج اقل من نصف ماتحتاجه من الغذاء.

وتابع سعيد: ينبغي ان تهدف التنمية الاقتصادية الى الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد الاكتفاء وهو احد الاهداف المركزية للمجتمعات الحديثة وان الدرجة المطلوبة للتحديث تختلف بين الدول.

الرأي التركي

المستشار التجاري لسفارة جمهورية تركيا في العراق متين كركن قال: نحن نعتقد بتأثيرظاهرة المسلسلات على رواج البضائع التركية وعلى نسبة الصادرات وهذه المسلسلات كان تداولها يتم بشكل محلي داخل تركيا، لكن بسبب التطور الحاصل في الاتصالات بدأ الاهتمام من قبل الدول المجاورة لتركيا وهي العراق وايران وسوريا، وبعد ان اتضح الاهتمام بتلك المسلسلات اصبحت العملية منظمة وأصبح هناك توسع في القضية اذ اعتقدت تركيا بتأثير الموضوع على الصادرات والتعرف على البضاعة التركية واصبحت تركيا تتعامل مع المسلسلات كبضاعة وطنية.

وذكر كركن لـ (المد الاقتصادي) ان صادرات تركيا للعراق بلغت ٦ مليارات دولار في ٢٠١٠.

وقال كركن: ان تركيا تطمح الى ان تصل الصادرات الى ٢٠ ملياراً خلال السنوات القادمة.

واضاف كركن: شهد عام ٢٠١٠ ايضاً ارتفاعاً في الصادرات العراقية الى تركيا نسبياً حيث بلغت ملياراً و٢١١ مليون دولار بنسبة زيادة ٣٠٪ عن ٢٠٠٩.

واوضح كركن ان اكثر الصادرات العراقية كانت من الاحجار الكريمة والنفط الخام والمواد البلاستيكية ومنتجاتها والمواد الكيمياوية ونسبة قليلة من المنسوجات وورق الكارتون، اذ بلغت الصادرات النفطية ١،١ مليار دولار والكمية الباقية كانت لباقي السلع.

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

المطلوب معالجات اقتصادية سريعة

ما هي معالجاتنا الموضوعية للقضاء على البطالة بعد أن أثبتت أحداث الأسبوع الأول من عام 2011 إن البطالة قنبلة موقوتة ممكن أن تنفجر في أية لحظة؟ وماذا تمثل لنا أحداث المدن التونسية والجزائرية؟

تبرز ظاهرة البطالة في شكلها الذي ظهر جليا في بداية عام 2011 على إنها ظاهرة عالمية، تتساوى فيها الدول الغنية والفقيرة وترتفع معدلاتها تصاعديا في ظل الكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالدول والتي أجبرت الكثير من الشركات على تسريح موظفيها وعمالها تحت طائلة الأزمات الاقتصادية هذه

حسين علي الحمداني

ورغم تسريحهم إلا إنهم ظلوا يحتفظون بحقهم في طلب مساعدات الضمان الاجتماعي المعمول بها وفق قاعدة بيانات صحيحة في أغلب دول أوروبا وأمريكا وكندا.

ومن الصّعب أن نجد دولة خالية من هذه الظاهرة الخطيرة في كل الأحوال، خاصة وإنها تقع في دول تعد غنية بالموارد والميزانيات العالية والضخمة والتي من شأنها أن تمتص هذه البطالة بطريقة أو بأخرى عبر الكثير من القنوات ومنها بالتأكيد قنوات الدعم الاجتماعي والصحي ووجود قطاع خاص فاعل ومؤثر ويمتلك سمة الريادة.

وفي عالمنا العربي تستفحل البطالة وتصبح أزمة كبيرة جدا حين تنعدم العوامل التي من شأنها أن تؤمن مصدر دخل محدود لهؤلاء الناس في ظل غياب تام لنظام الشبكة الاجتماعية وفي نفس الوقت غياب مماثل في نظم الصحة والتعليم والإسكان، بحيث يصل المواطن إلى حالة من التشرد والضياع إن صح التعبير.

وفي الأيام الأولى من عام ٢٠١١ برزت في عدد من الدول العربية مظاهر احتجاج شابها العنف من قبل عدد كبير جدا من الشباب المتعلم في تونس والذي لم يجد فرص عمل منذ سنوات عدة، وبالمقابل كانت الجزائر مسرحا لموجة عنف بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقلة المرتبات.

وحقيقة الأمر وجدت في هاتين الحادثتين ما يجعلني أتوقف عند الظاهرة هذه، وأبحث عن حلول من شأنها أن تجعلنا نحن في العراق نتجنب قدر الإمكان حصول موجات مشابهه لهذه، خاصة وإن ذات الأسباب موجودة لدينا، من حيث ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل، وارتفاع الأسعار بالنسبة لشرائح المجتمع العراقي من ذوي الدخل المحدود وعديمي الدخل يضاف إلى ذلك وهذه نقطة مهمة زيادة متطلبات الحياة نفسها للأسرة العراقية.

وربما يقول البعض بأن الأسعار في العراق رخيصة بالقياس لدول الجوار أو بقية دول العالم، لكنه يتناسى محدودية الدخل للكثير من العوائل العراقية، فليس كل موظفي الدولة رواتبهم عالية، وليس كل العوائل لديها موظف أو أكثر، إضافة إلى وجود أولويات كثيرة للعائلة العراقية خاصة وإن أكثرها تستأجر بيوتاً وتدفع أكثر من نصف مدخولاتها للإيجار، وما يتبقى لا يسد الأولويات الأخرى وفي مقدمتها الطاقة الكهربائية، مراجعة الطبيب، نفقات المدارس، شراء الملابس وغيرها من الأمور التي تحتاج لمبالغ عالية، والموارد المتاحة لا تغطي ربع ما مطلوب إنجازه أو تحقيقه، وحقيقة الأمر وجدت الكثير من العوائل في المناطق الشعبية لا تتمكن من شراء حصتها من النفط الأبيض الذي يوزع بموجب البطاقة التموينية حيث لكل بطاقة ٢٠٠ لتر بسعر ٥٥ ألف دينار، الكثير من العوائل لم تستطع دفع هذا المبلغ رغم حاجتها للنفط الأبيض في هذا البرد القارس.

> لهذا على صناع القرار في العراق وفي مقدمتهم البرلمان العراقي باعتباره ممثلا للشعب أن ينتبهوا جميعا لهذه النقطة المهمة ويضعوا في حساباتهم بأن مقومات كثيرة موجودة لدينا من شأنها أن تساعد على حدوث ما يمكن تسميته انتفاضات اجتماعية قد يستغلها البعض سياسيا مما يضر بالبلد كثيرا خاصة وإن المتصيدين بالماء العكر يتربصون بالعملية الديمقراطية في العراق ويحاولون النيل منها بشتى الطرق، لذا على البرلمان العراقي إيجاد الحلول السريعة والسريعة جدا للحد من نقص الخدمات

هذه العوامل المتشابهة في أغلب الدول العربية هي التي دفعت أبناء المدن الجزائرية للتظاهر والاحتجاج، وهي التي ساهمت بأن يحرق ذلك الشاب التونسي جسمه أمام مبنى ولاية سيدي بو زيد التونسية، وهي ذاتها التي سنشاهدها في الكثير من المدن العربية عام ٢٠١١.

لهذا على صناع القرار في العراق وفي مقدمتهم البرلمان العراقي باعتباره ممثلا للشعب أن ينتبهوا جميعا لهذه النقطة المهمة ويضعوا في حساباتهم بأن مقومات كثيرة موجودة لدينا من شأنها أن تساعد على حدوث ما يمكن تسميته انتفاضات اجتماعية قد يستغلها البعض سياسيا مما يضر بالبلد كثيرا خاصة وإن المتصيدين بالماء العكر يتربصون بالعملية الديمقراطية في العراق ويحاولون النيل منها بشتى الطرق، لذا على البرلمان العراقي إيجاد الحلول السريعة والسريعة جدا للحد من نقص الخدمات خاصة ما يتعلق منه بتوفير مفردات البطاقة التموينية للشعب بشكل جيد وتأمين مدخولات ثابتة للعاطلين عن العمل والذين يشكلون نسبة كبيرة جدا في المجتمع العراقي إذا ما أدركنا حجم وأعداد الخريجين من المعاهد والكليات ولم يتم تعيينهم حتى الآن والعمل على ايجاد المناخات الخصبة والملائمة لنمو قطاع خاص قادر على استيعاب نسب البطالة المرتفعة في العراق.

علينا أن نراجع أولوياتنا ونسعى جاهدين لأن نمتص أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل وأن نوفر الغذاء للشعب بالطريقة التي تحفظ للشعب كرامته وللحكومة مركزيتها وللدولة هيبتها.

وعلينا أن ننظر لأحداث سيدي بوزيد والجزائر على إنها رسائل ليست مشفرة بل واضحة المعاني والدلالات خاصة وإن المجتمعات العربية تتبادل الأزمات في ما بينها مهما كانت المسافات متباعدة.

حـرب الـعـمـلات والـخـيـارات المفتوحة

إيمان محسن جاسم

في مقال سابق لنا في (المدى الاقتصادي)، أكدنا أن قمة العشرين التي عقدت في (صول) قد رحلت الكثير من الأزمات ولم تجد حلولا لها، رحلتها لقمة باريس القادمة، وواحدة من أبرز هذه الأزمات ما يسمى بحرب العملات بين الدول، خاصة من خلال تدخل الصين والولايات المتحدة الأمريكية بسوق العملات، خاصة إذا ما أدركنا بأن الصين كانت اللاعب الأساسي في قمة العشرين الأخيرة وواجهت بقوة كافة المطالب الأمريكية وظلت مصرة ومتمسكة بنهجها الاقتصادي الذي دفع بها لأن تتبوأ ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الحرب التي وصفت بالتجارية نوهت عنها الحكومة البرازيلية على لسان وزير المالية جيدو مانتيغا الذي حذر من أن العالم مقبل على حرب تجارية بسبب ما وصفه بتلاعب الصين والولايات المتحدة وغيرهما بسوق العملات، ورغم تطمينات الصين لدول العالم وفي مقدمتهم شركاؤها التجاريون إزاء نمو اقتصادها. إلا إن مانتيغا أكد بقوة: إن بلاده تعد لخطوات للحيلولة دون حدوث زيادة أخرى في سعر عملتها، قائلا: "إن هذه حرب عملات تتحول إلى حرب تجارية ومبعث هذه التصريحات التي تعبر عن مخاوف برازيلية حقيقية ناجم من عدة أسباب لعل أهمها، إن حجم تجارة البرازيل مع الولايات المتحدة قد انخفض من فائض سنوي بنحو ١٥ مليار دولار إلى عجز بقيمة ٦ مليارات دولار، وهذا العجز ناجم عن الجهود الأميركية لإنعاش اقتصادها باتباع سياسة نقدية متراخية في سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى وفي مقدمتها عملات الدول التي تشكل شراكة مع أمريكا ومنها البرازيل بالتأكيد، وهذا ما أدى إلى أن ترتفع قيمة الريال البرازيلي مقابل الدولار بنحو ٤٠٪ في العامين الماضيين، حيث ترتفع قيمته باضطراد مع النمو في اقتصاد البلاد ما يجعل الصادرات البرازيلية أقل تنافسية. وهذا الارتفاع أمام الدولار هو السبب الأولي في العجز التجاري الذي تقول عنه البرازيل إنها حرب تجارية مكلفة جدا. وأحد الحلول التي من المتوقع أن تقدم عليها البرازيل هي تخفيض قيمة عملتها أمام الدولار الأمريكي.

ومسألة قيمة العملة أمام الدولار كانت محل نقاش وخلاف كبير في قمة العشرين بين الصين وأمريكا ولم يتم التوصل لحلول بشأنها رغم تدخل صندوق النقد الدولي الذي حذر من مغبة استخدام العملات كسلاح وتأثير ذلك على لاقتصاديات الكثير من الدول وقد يكون سببا في أزمة اقتصادية كبيرة جدا لا يمكن استيعاب تداعياتها على العالم الذي لم يخرج بعد من أزمته الاقتصادية الأخيرة.

لهذا فإن عام ٢٠١١ ممكن أن يشهد حرب العملات، فحرب العملات تحدث عندما يكون هناك تنافس بين الدول على تخفيض أسعار صرف عملاتها بما يعزز تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية، وهذا ما يتخوف منه خبراء الاقتصاد، وهذه الظاهرة لها سابقة في الاقتصاد العالمي – وإن اختلفت في شكلها – إلا أنها تصب في الهدف نفسه والغايات ذاتها، حيث برزت ما تعرف بالحمائية التجارية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، واستمرت خلال نصف قرن من الزمن حتى تأسست منظمة التجارة العالمية بشكلها الحالي والتي يمكن من خلالها تحقيق التوازن والتوافق – إن صح التعبير – بين الدول المتنافسة تجاريا.

وبالعودة للماضي نجد بأن هذا الأمر سبق أن حدث خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي وانتهى بتوقيع اتفاقية بلازا بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية- آنذاك- واليابان لتخفيض سعر صرف الدولار أمام الين والمارك بالتدخل في سوق العملات لتحفيز الاقتصاد الأمريكي الذي عانى الركود وتخفيض عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي الذي بلغ ٣,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك، وربما كانت هنالك أسباب سياسية في ذلك الوقت بحكم الحرب الباردة وسياسة المحاورة القائمة في وقتها دفعت هذه الدول لأن تتخذ إجراء اقتصادياً لحماية الاقتصاد الأمريكي،ولكن الوضع السياسي يختلف كثيرا عما كان سائدا قبل ربع قرن.

لهذا نجد كما قلنا بأن عام ٢٠١١ سيشهد حرب عملات وتخفيض قيمتها بغية تحقيق مكاسب على حساب عملات أخرى، لكن بالتأكيد يبقى الدولار الأمريكي هو السلاح الأكثر قوة وبطشا خاصة وانه يمثل العملة الاحتياطية للكثير من الدول ويعد القياس العالمي.

تـفـاوت الـخـدمـات بـيـن المحافظات

علي نافع حمودي

من تسنح له فرصة زيارة عدد من المحافظات سيكتشف ثمة فوارق كبيرة جدا بين محافظة وأخرى وتباين كبير في مستوى الخدمات والمشاريع المقامة والمنجزة والتي في طور الإنجاز بين محافظة وأخرى.

وقد يتصور البعض بأن هذا التباين والاختلاف ناجم من ضعف التخصيصات المالية لهذه المحافظة أو تلك، ولكن هنالك أسباب حقيقية تقف وراء هذا، أهمها بالتأكيد الخبرة في توظيف الأموال المخصصة على مشاريع مهمة وذات نفع عام ومرئية ويمكن من خلال إنجازها أن تكون شواهد على عمل هذه المحافظة أو تلك لكونها مشاريع ستراتيجية ذات أهمية كبيرة للكثير من شرائح المجتمع.

بالإضافة إلى ضعف الخبرة هنالك جانب توفير الأمن الذي كان سببا رئيسيا في عدم تنفيذ الكثير من مشاريع الأعمال في المحافظات في السنوات الماضية.

السبب الثالث يكمن في عملية التداخل الكبيرة بين المشاريع التي تنفذها الوزارة (الحكومة المركزية) والمشاريع التي تنفذها مجالس المحافظات (الحكومات المحلية)، وهذا التداخل يجعل الكثير من هذه المشاريع مدرجة ضمن خطط الوزارة وخطط مجالس المحافظات ومخصصة لها الأموال هنا وهناك وبالتالي فإن الأولوية في التنفيذ تكون للوزارات المركزية دون أن يتم تحويل المبالغ المخصصة لهذه المشاريع في موازنات المحافظات لمشاريع أخرى وبالتالي تتم إعادتها في نهاية السنة المالية.

إلا إننا وجدنا بأن عام ٢٠١٠ المنتهي وفي قراءة لإنفاق مجالس المحافظات للمشاريع نجد بأن محافظة ميسان أنفقت كامل موازنتها المالية وبنسبة ١٠٢٪ أي إنها استفادت من المبالغ المدورة للسنوات الماضية وشكلت مبلغا قدره ٩٢ مليارا و٥١٥ مليون دينار على مجمل المشاريع المنفذة في المحافظة، وفي الجانب الآخر نجد بأن محافظة الديوانية ٩,٨ ٪ أي أقل من ١٠٪، إذ إنها لم تنفق سوى ١٢ مليارا و ٨٩٠ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ١٣١ مليار دينار. وهذا التباين الكبير بين محافظتين تتشابه ظروف الحاجة ليس للانفاق فقط بل للبناء وإنشاء المشاريع الصحية والخدمية والتربوية وغيرها، هذا التباين يطرح العديد من الأسئلة في مقدمتها هل يشكل هذا تعطيلا لخطط التنمية؟ وكيف يمكن تجاوز هذا في عام ٢٠١١؟

بالتأكيد هذا التباين بين محافظتين تتشابه ظروفهما من حيث المحرومية في قطاعات متعددة أهمها قطاع الاستثمار والتشغيل حيث نجد فلسفة الاستثمار غير مترسخة كثيرا لدى الكثير من مجالس المحافظات التي تجد في إعادة الأموال الخاصة بهذا الجانب إلى خزينة الدولة أفضل بكثير من توزيعها وتشغيلها في المحافظات لأسباب عديدة لعل في مقدمتها الروتين الإداري المعقد جدا متناسين بأن الاستثمار يعني في ما يعنيه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع إضافة إلى زيادة رفاهيته، وهذا التعريف يغيب عن ذهنية أصحاب القرار في الكثير من مجالس محافظاتنا، وعدم الخبرة في هذا الجانب،وعدم إيمان الكثير من المجالس بأهمية هذه المشاريع أو جدواها خاصة وإنها لا تمثل مشاريع استثمارية بقدر ما هي قروض تستخدم عادة لأغراض تجارية بحتة، ومن خلال قراءة واقع محافظة مثل الديوانية نجد بأن هنالك مشاريع كثيرة خاصة في الجانب الزراعي بالإمكان استثمارها يضاف إلى ذلك الكثير من المعامل المتوقفة عن الإنتاج حاليا.

كما هناك تنوع البيئات الموجودة في المحافظات بصورة عامة ما بين حضر وريف وهو ما يساهم كثيرا بالبحث عن فرص متعددة لتوجيه رأس المال.

إن هذا الخلل المفصلي الكبير والذي يؤثر بشكل كبير جدا على عجلة التنمية في البلد مستقبلا من شأنه أن يقدم صورة غير متناسقة للمحافظات، وهذه الصورة بالتأكيد تعكس التباين الكبير جدا والاختلاف الواضح في العقليات الإدارية والاقتصادية التي تشرف وتدير عجلة التنمية في هذه المحافظات، فبعضها ينهض بمحافظته ويعزز من فرص تقدمها خدميا واقتصاديا وثقافيا ويستثمر موازنتها ومواردها بالشكل السليم والصحيح، فيما نجد البعض يقف عاجزا عن إدارة أموال هذه المحافظة مبقيا صورتها كما هي دون أن يجد علاجات ناجعة للكثير من المشاكل التي تحيط بالمحافظة في مختلف الجوانب.

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

الصناعة الوطنية والسياسة الكمركية

ميعاد الطائي

تعاني المشاريع الصناعية للقطاع الخاص والمختلط وحتى الحكومي مشاكل جعلته في شلل شبه تام، فضلاً عمّا انتاب هذا القطاع الصناعي برمته خلال العقود الماضية من سياسات اقتصادية خاطئة وغياب القوانين الكفيلة بحماية هذا القطاع المهم.

ومن أجل ذلك نحن بحاجة اليوم الى تخطيط صحيح ووضع الحلول الناجحة لمعالجة هذه المشاكل التي صاحبت القطاع الصناعي منذ عصر التأميم، مروراً بالحروب العراقية والعقوبات الاقتصادية وصولا الى مرحلة الفوضى والسلب والنهب التي تعرضت لها هذه المنشآت والمصانع او لما تبقى من هياكلها الخربة.

إذن نحن بحاجة اليوم لإعادة البنية التحتية بصورة شاملة لنتمكن من إعادة بناء مجمعات صناعية حقيقية تستطيع ان تستوعب الأيدي العاملة التي كانت تعمل فيها إضافة إلى أخرى جديدة تساعدنا على تقليص مشكلة البطالة في البلد، إضافة الى محاولة إعادة الهيبة لمنتجنا الوطني لكي يستطيع أن ينافس المنتج المستورد.

وإذا ما أردنا ان ننجح في سعينا هذا لا بد لنا من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتشريعات الكفيلة بحماية هذه الصناعات من خلال تفعيل الهيئات والأجهزة الضرورية، كالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والرقابة الصحية والهيئة العامة للكمارك والتي تحتاج بدورها لقانون التعرفة الكمركية ليساعدها على وضع حد للفوضى الحاصلة في الاستيراد العشوائي للمنتجات الأجنبية والعربية.

وبالفعل أقر مجلس النواب، وصادق عليه مجلس الرئاسة في ١١-٢-٢٠١٠، قانون التعرفة الكمركية.طبقا لأحكام المادة ٦١ من الدستور العراقي ٢٠٠٥ في محاولة للحد من الفوضى في عملية الاستيراد العشوائي الذي يتسبب في تدمير الصناعات الوطنية، إضافة الى الإضرار بالواقع الزراعي أيضا من خلال استيراد جميع الاحتياجات الزراعية ما أدى إلى تدهور الواقع الزراعي نظراً للفارق الكبير بين أسعار المستورد وبين المنتج الزراعي الداخلي وارتفاع تكاليف الوحدة الإنتاجية.

ويعتقد المراقبون ان إصدار هذا القانون يعد خطوة مهمة في طريق إصلاح القطاع الصناعي وتشجيع الصناعات الوطنية من خلال منع استيراد المواد رديئة الصنع او ذات العلامة التجارية التي يعد إدخالها ضررا للمستهلك إضافة إلى منافستها القطاع الخاص.

هذا من جانب ومن جانب آخر يجب تحديد تعرفة كمركية على المنتجات الأخرى حسب معايير تتناسب مع حاجة السوق العراقية، فعلى سبيل المثال منع استيراد المكيفات التي تحتاج طاقة كهربائية كبيرة لتشغيلها او رفع تعرفتها الكمركية عكس المكيفات ذات الاستهلاك الكهربائي القليل.وأمثلة كثيرة لا مجال لذكرها هنا.

وفي قراءة لبعض مواد هذا القانون المهم نجد انه يحدد استيراد المواد المهمة ويضع لها تعرفة كمركية ثابتة وحسب الجدول الوارد فيه، بينما تتعرض المواد غير المنصوص عليها في الجدول لتعرفة كمركية اخرى، وورد هذا في المادة ٢/ثانيا: والتي نصت على ما يأتي (يفرض رسم كمركي على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على (٢٠٪) من قيمتها ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية الاتحادي تعديل هذه النسبة لنفس الأسباب الواردة في البند – أولا-).

ونجد أيضا ان القانون قد راعى المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى دعم الدولة للمستثمرين من خلال إدخال الأجهزة والمواد الصناعية من خارج البلاد حيث يحتاج المستثمر لاستيراد الكثير من هذه المواد من خارج العراق لشحتها في الداخل، فهو بذلك لا يمكن ان يخضع لنفس التعرفة التي يتعرض لها المستورد العادي. حيث خصص لهذا الشأن المادة (٥) من قانون التعرفة الكمركية والتي نصت على ما يأتي (يراعى في تطبيق أحكام هذا القانون التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا).

وأخيرا نقول إننا بحاجة لهكذا قانون ويجب ان يفعّل ويخضع للتعديلات بين فترة وأخرى بما يتناسب مع الظروف والمستجدات على الواقع الاقتصادي العراقي،لان هذا القانون يساهم الى حد كبير في القضاء على الكثير من المشاكل التي تواجه عمل الكمارك في المنافذ الحدودية بالإضافة الى انه يحد من ظاهرة الفساد المنتشرة في تلك المنافذ وينظم عملية دخول وخروج البضائع من والى العراق في محاولة لتهيئة الأجواء المناسبة لعودة القطاع الصناعي بعيدا عن منافسة البضائع الرديئة ومن خلال اتباع سياسة كمركية وسياسة ضريبية متشددة لحماية الصناعة الوطنية.

القروض وتطوير القطاع الزراعي

محمد صادق جراد

يعاني القطاع الزراعي في العراق مشاكل كثيرة منها موروثة ومنها حديثة استجدت في السنوات الأخيرة. ومن اهم هذه المشاكل التصحر وقلة مياه الإرواء وعدم وجود خطط تنموية تساعد هذا القطاع على تجاوز المعوقات التي يواجهها.

ولقد ساهمت الظروف التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣ في زيادة معاناة القطاع الزراعي حيث اضطر الكثير من المزارعين الى هجرة أراضيهم نتيجة التهديدات الإرهابية التي تعرضوا إليها خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ما ترك آثاراً سلبية كثيرة أدت الى موت الكثير من البساتين وتلف الكثير من المحاصيل وتحولها الى أراض قاحلة تحتاج إلى الكثير من الاهتمام والدعم من اجل إعادة الحياة إليها.

وبالإضافة لهذه المعوقات جاءت سياسة الاستيراد العشوائية للمنتجات الزراعية ما اثر بدرجة كبيرة على المنتجات المحلية التي لم تستطع منافسة مثيلاتها المستوردة وذلك للفارق الكبير بين سعر التكلفة. كل هذه المشكلات ومشاكل أخرى لم نأت على ذكرها ساهمت في تراجع القطاع الزراعي في العراق الأمر الذي جعل هذا القطاع بحاجة للمساندة والدعم من الدولة أو من قبل الجهات المانحة الأخرى خاصة إذا ما أدركنا ان هذا القطاع بحاجة الى رأس مال كبير يستطيع ان يعالج الكثير من الجوانب التي تعاني النقص ومنها الحاجة الى المكننة الحديثة وشق الأنهار وشراء الأسمدة والأدوية واللقاحات واستصلاح الأراضي التي نالها الإهمال بالإضافة الى مشاريع جديدة ومتطورة يمكن ان يستحدثها الفلاح كاستعمال الوسائل الجديدة في السقي والزراعة.

مما تقدم نكتشف ان الفلاح يحتاج لدعم مادي كبير يساعده على تطوير عمله ويعتقد المختصون بهذا الشأن ان عملية الإقراض للفلاح هي الحل المناسب لتطويره من خلال إعطائه القروض الكبيرة التي تساعده في معالجة ما يواجهه من مشاكل موروثة وجديدة. ويتم إعطاء القروض للفلاحين في آجال مختلفة قصيرة وقد تكون متوسطة،أما في المشاريع الستراتيجية فإنها تحتاج الى قروض طويلة الأجل.

وتلعب القروض المصرفية المقدمة للقطاع الصناعي او الزراعي دورا كبيرا في تسهيل عمل هذه القطاعات علما ان المصارف والشركات الائتمانية بدورها تولي اهتماما كبيرا للنشاط الائتماني سواء كان في القطاع الزراعي او التجاري او الصناعي من اجل تحقيق الأرباح من خلال تحسين الأداء وتقديم التسهيلات للعملاء أصحاب المشاريع ذات الإنتاج الجيد والربحية المضمونة حيث تقوم هذه المؤسسات بدراسة التدفقات النقدية والتقديرات والكشوفات المالية بحيث تتم المواءمة بين التكلفة وبين الارباح التي ستحصل عليها هذه المؤسسات.

ومن الجدير بالذكر ان المصارف العراقية تمنح قروضا للعديد من القطاعات إضافة لكبار التجار من صناعيين ومقاولين لصالح بناء فنادق ومرافق سياحية بهدف الحصول على فائدة تجارية من تلك القروض تتراوح بين ١٢٪ إلى ١٦٪ وبحسب مدة القرض طويلا كان أم متوسطا ام قصيرا.

هذا من جانب ومن جانب آخر يجب تقديم التسهيلات في ترويج معاملات الفلاحين في تسلم هذه القروض والابتعاد عن الروتين الذي يعمل على تأخير الاستفادة منها إضافة الى ضرورة زيادة قيمة هذه القروض بما يتناسب مع حجم التدمير الذي أصاب هذا القطاع الحيوي والمهم والذي يتعلق بحياة المواطن وأمنه الغذائي.

ولو أردنا أن نذكر مثالا لما تقدم نجد ان محافظة ديالى باعتبارها محافظة زراعية قد شهدت انتكاسات كبيرة في واقعها الزراعي وباعتبارها محافظة تعتمد كثيرا على منتجها الزراعي في تغطية حاجتها من الفواكه والخضراوات والحبوب حيث يعمل حوالي ٧٠٪ من سكانها بالزراعة وتشتهر بساتين ديالى بإنتاج أفضل أنواع الرمان والبرتقال والحمضيات والتمر والعنب والتين، بالإضافة إلى الطماطم والخيار والرقي والخضراوات الأخرى.

نظام المدفوعات العراقي

أمن الأموال ومفخرة التحدي

البنك المركزي العراقي مؤسسة عراقية كبيرة، تدير السياسة النقدية في البلاد، وتساهم بفاعلية في تنفيذ السياسة المالية أيضاً.
ويُشرف البنك المركزي على نشاط المصارف وفروعها ويُقوّم أداءها. ولكل مصرف عدد من الحسابات لدى البنك المركزي، بعضها بالدينار وبعضها بالدولار. وقد ظل تناقل الاموال بين هذه الحسابات يجري يدوياً من خلال الصكوك والحوالات وبقية الادوات التي تُنفذ يدويا..
وظلت مشاكل العمل اليدوي مرافقة لأداء البنك، لغاية عام 2006،الى ان تم تطبيق ما يعرف بشكل شائع بـ(نظام المدفوعات العراقي IPS Iraqi (Payment System))
وهو نظام لتبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفوءة.

إحسان شمران الياسري*

والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص.

نظام التسوية الإجمالية الآنية

نظام تسوية المدفوعات الاجمالية الآنية هو من اهم مكونات نظام المدفوعات العراقي. ويوفر آلية يتم من خلالها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل وتكون نهائية (غير قابلة للنقض). وتتم تسوية الأرصدة على مبدأ الحركة النقدية تلو الأخرى اي مبدأFIFO (First in First Out)).

ويتم فحص التحويلات من قبل النظام للتأكد من توفر الأرصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك.

ويمنح النظام امنية عالية من خلال ما يأتي:

- يؤمن النظام عدم حدوث اي اختراق او تلاعب او تطفل على الشبكة.
- وجود موقعين للنظام: موقع اساسي وموقع بديل لضمان حماية المدفوعات عند حدوث اي طارئ من عطل او اي كوارث اخرى يتعرض لها الموقع الاساسي
- يتم تخزين سجلات متعقبات التدقيق لجميع الحركات المالية وحركات الحسابات اليومية في الموقع الأساسي كما تُحفظ في الموقع البديل.
- تُظهر السجلات اسم المشغِّل وتاريخ ووقت كل نشاط. لذلك يستطيع المستخدمون الإطلاع على رسائل وحركات وعمليات إيداعاتهم.
- في حال حدوث نزاع، يستطيع المدققون والمشرفون فحص جميع النشاطات التي أُجريت على النظام والتي تشمل الحركات المالية والتعديلات.
- البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن تزويد مستخدمي النظام ببطاقة التخويل الالكتروني E) (Token- وتستخدم كتصريح للدخول على النظام.
- لا يمكن إتمام اي عملية عن طريق مستخدم واحد، حيث يتبع في ذلك مبدأ السيطرة المزدوجة (مبدأ الاربع أعين (Four Eyes)، فالشخص الذي يقوم بإدخال البيانات لا يكون هو الشخص نفسه الذي يقوم بالمصادقة على تلك البيانات وهذا يضمن تنفيذ التحويلات بصورة صحيحة ودقيقة وتجنب الاخطاء التي تحدث في العمل الروتيني اليومي.
- مبدأ الداخل أولاً خارج أولاً ((First in First out) FI FO

في ظل هذه الخاصية الموجودة في النظام تتم معالجة اوامر الدفع على اساس مبدأ الداخل اولا يخرج اولا ويكون محدداً بالوقت الذي تمت فيه العملية ووقت المصادقة عليها.. إذ ان جميع العمليات تتم تسويتها بالتعاقب في ظل هذا المبدأ.

وميزة النظام، ان المشارك (المدين) يقوم بتحويل ما عليه من حسابه لدى البنك المركزي الى حساب مشارك آخر (الدائن) لدى البنك المركزي من موقعه هو دون الحاجة لتحرير صك او حوالة والذهاب بها الى البنك المركزي.. فيجري التحويل من خلال نظام المدفوعات وتظهر الحوالة فورا لدى المستفيد (الدائن) ولدى البنك المركزي (يعني تظهر على حواسيب المستفيد والبنك).. وعندها يستطيع الدائن استخدام مبلغ هذه الحوالة من موقعه لأي غرض.

أهداف النظام

يهدف النظام الى ما يأتي:

- إزالة خطر التسوية اليدوية الناتج عن عمليات تسوية الصافي كبيرة الحجم، إضافة إلى أن النظام يضمن تسوية نهائية غير قابلة للنقض، وهذه ميزة حسنة ذات قيمة عالية للزبون.
- زيادة السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات.
- القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة.
- تحسين إدارة السيولة.
- يعمل بمستوى عال من الكفاءة والمرونة.
- خفض تكاليف التشغيل للمصارف.
- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

خدمات النظام

يقدم النظام خدمات الدفع المتبادل بين المؤسسات، لكل من البنك المركزي العراقي والمؤسسات المشاركة والتي تُعرف"بالمشاركين". من خلال تقديم هذه الخدمات، يقوم النظام بإجراء الوظائف الآتية:

- التعامل مع الرسائل.
- معالجة الدفعات.
- إدارة السيولة النقدية.
- المراقبة وإصدار التقارير.
- إصدار قوائم الأجور والتكاليف

أمنية الاتصالات

يتم ربط المشارك بالنظام من خلال خطوط مشفرة، فيعمل النظام على تشفير كل إرسال صادر من الأجهزة الطرفية إلى النظام ومن النظام إلى المستخدمين ولا يمكن إضافة أو حذف أو تغيير الدفعات. لا يستطيع المشاركون التنصل من قيامهم بإرسال حركة مالية معينة حيث أن توقيعهم الرقمي يُثبت مصدرها.

لا يمكن قراءة الدفعات أو تفاصيل الرسالة من قبل أشخاص غير مخولين بعد تنفيذها، اذ ان النظام يمتلك خاصية معرفة كل التفاصيل الدقيقة والتي تتضمن اسم المخولين الذين قاموا بإدخال التحويلات والمصادقة عليها، ووقت وتاريخ اجراء العملية.

كيفية الدخول إلى النظام

يمكن الدخول الى النظام عن طريق متصفح الويب، وذلك باستخدام التخويل الالكتروني الـ(E-Token)، الذي يزوده البنك المركزي لمستخدمي النظام كتصريح للدخول على النظام.

صيغة رسائل أوامر الدفع:

- MT ١٠٣: أمر دفع من زبون في مصرف الى زبون في مصرف آخر.
- MT ١٠٢: أمر دفع من زبون في مصرف الى عدة زبائن في مصرف آخر.
- MT ٢٠٢: أمر دفع من مصرف الى مصرف

الأدوار والمسؤوليات:

يقوم البنك المركزي بصفته مالك ومشغل النظام بما يأتي:

- إنشاء وصيانة القواعد والاجراءات والوثائق.
- يمنح المشتركين صلاحيات الدخول الى النظام (استناداً الى معايير الدخول).
- فتح وإدارة حسابات المشتركين.
- إدارة ومراقبة السيولة في النظام.
- اتخاذ القرار في الحالات الطارئة بالانتقال الى الموقع البديل.

مكتب المساعدة لنظام الـRTGS

هناك عدد من منتسبي قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي مدربين للعمل في مكتب المساعدة للنظام لدى البنك المركزي العراقي. ومن ضمن واجباتهم تقديم الدعم الأولي بواسطة الهاتف للمشاركين، إدارة سجلات المستخدمين وتوصيل التخويل الالكتروني E-Token إلى المستخدمين.

- بدأ البنك المركزي بالتشغيل الفعلي لنظام التسوية الإجمالية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٤ وتم إشراك الفروع الرئيسية لخمسة مصارف كمرحلة أولية (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط)، وقد أعتمد البنك خطة تدريجية لإشراك المصارف في نظام التسوية. وقد تم الآن إشتراك جميع المصارف في نظام التسوية الإجمالية الآنية بالإضافة الى وزارة المالية.
- تم إصدار منشور عام لجميع المصارف بتحديد تاريخ ٢٠٠٨/١/٤ موعداً نهائياً لإتمام الاشتراك في النظام ولن يسمح بإجراء أي تحويل خارج النظام.
- يقوم البنك المركزي بعقد اجتماعات مستمرة مع الادارات العليا ومنتسبي المصارف في رابطة المصارف العراقية لمناقشة آرائهم واحتياجاتهم والوقوف على مشاكلهم والمساعدة في حلها لتنفيذ العمل بنجاح.

١. نظام المقاصة الآلية C-ACH

إن النظام يستطيع تنفيذ عدد من المهام التي تُغني عن جهد كبير وتحمي المجتمع من مشاكل عديدة..

-يقوم النظام بإجراء المقاصة الالكترونية للصكوك، إذ يُقدّم حامل الصك (المستفيد) الصك الى مصرفه لغرض صرف قيمته.. فيقوم النظام بأخذ صورة لوجه الصك وظهره ويرسلها إلكترونياً فورا الى مصرف الساحب للتأكد من وجود الرصيد.. فإذا كان الرصيد موجودا، يسحب النظام المبلغ ويودعه في حساب المستفيد.. اما اذا لم يكن لديه رصيد، فيمكنه الحصول على تأييد بذلك. وهكذا نستغني عن ايام الانتظار وفترة المقاصة والتزوير والصكوك بدون رصيد.

- تنفيذ اوامر الدفع الدائنة واطئة القيمةSVPO)) Small Value Payment Order وتكون تسويتها في نفس يوم العمل.

-يمكن صرف رواتب منتسبي المؤسسات من أقرب مصرف الى كل واحد منهم دون الحاجة لنقل الرواتب وما ينطوي عليه الامر من مخاطر عديدة.

- يمكن دفع قوائم الهاتف والكهرباء والماء وفواتير التسوّق من خلال النظام دون الحاجة للذهاب الى منافذ الجباية.
- هناك العديد من المزايا التي تغنينا عن اطنان الورق والصكوك وكتابنا وكتابكم..

٢. نظام إيداع السندات الحكومية GSRS) Government Securities Registration System)

وهو نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي مراقبة السيولة من موقعه.

يتكون النظام من اربع وظائف رئيسية

- إدارة عملية المزاد التي يتم من خلاله إصدار السندات الحكومية – السوق الاولية
- تحديث السجل الرئيسي ويتضمن احتساب الفوائد ومدفوعات الاستردادات والرهون
- تسوية العمليات الخاصة بالسندات الحكومية والحاصلة مابين المصارف – السوق الثانوية

لقد قطعت الدول شوطا متقدما في هذا المجال عبر عشرات السنين، إلا ان العراق دخل هذا الميدان متأخراً جداً، ولكنه يأمل ان يلتحق بالمتقدمين عبر فكرة (ابدأ من حيث انتهى الآخرون).. ونحن نستخدم تجاربهم بدون استنكاف او تعالى.. إلا ان مشاكلنا واحتياجاتنا اكبر مما واجههم.. فمع إن لدينا شباباً واعدين نحتوا الصخر كي يشتغل النظام وينجح، فان معوقات العمل لا حدود لها، إلا إن الارادة أكبر.

× محاسب قانوني ومراقب حسابات

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) | كانون الثاني 2011

توتال: أسعار النفط ترتفع أكثر من اللازم سريعاً

أبو ظبي/ رويترز

قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط الفرنسية العملاقة توتال: ان أسعار النفط ترتفع أكثر من اللازم وبايقاع أسرع من اللازم.

وأبلغ كريستوف دو مارجري رويترز قبيل مؤتمر للطاقة في العاصمة الاماراتية أبوظبي"الاقتصاد العالمي يتعافى للتو. كان من الافضل لو أن الاسعار لم ترتفع أكثر من اللازم بأسرع من اللازم.

"السوق في صعود بفعل تزايد الطلب في الاسواق الناشئة... انه (الطلب) أعلى من المتوقع."

في غضون ذلك قالت حكومة الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز ان فنزويلا تخطت السعودية كأكبر دولة لديها احتياطيات مؤكدة من النفط في العالم اذ قفزت احتياطياتها الى ٢٩٧ مليار برميل في نهاية ٢٠١٠.

وأبلغ وزير الطاقة الفنزويلي رافاييل راميريز رويترز يوم السبت أن الاحتياطيات الجديدة التي دفعت اجمالي احتياطيات البلاد للارتفاع ٤١ بالمئة مقارنة بالعام السابق موجودة في حزام اورينوكو الشاسع للخام فائق الثقل بالدولة العضو في أوبك والواقعة في امريكا الجنوبية.

وأبلغ تشافيز البرلمان أن الاحتياطيات الفنزويلية تتخطى الان احتياطيات السعودية.

وقال في خطاب"لدينا (من النفط) ما يكفي ٢٠٠ عام."

ويلمح البعض الى أن دولا مثل السعودية وفنزويلا بالغت في تقدير احتياطياتها النفطية في السابق رغم أن الدول المنتجة تنفي ذلك.

ويقول بعض المحللين ان أرقام احتياطيات بعض الدول الاعضاء في أوبك لم يتغير منذ سنوات مما يشير الى أن الاكتشافات الجديدة تماشت مع الانتاج بالضبط بينما يقول اخرون ان عدم وجود أي تدقيق مستقل يفتح الباب للشك.

وقالت منظمة أوبك ان احتياطيات السعودية بلغت ٢٦٥ مليار برميل في ٢٠٠٩. وتتمتع السعودية بميزة أن معظم نفطها من الخام الخفيف التقليدي والذي يسهل ضخه بينما مكامن النفط في اورينوكو من الخام فائق الثقل عالي الكبريت الذي يجب تحسينه أو خلطه بخام أخف لصنع مزيج قابل للتصدير.

وقالت هيئة المسح الجيولوجي الامريكية قبل عام ان حزام اورينوكو يحتوي على حوالي ٥١٣ مليار برميل من الخام يمكن استخراجها ما لم تمنع التكلفة ذلك.

وقال راميريز لرويترز أيضا ان احتياطيات البلاد المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفعت خمسة بالمئة في ٢٠١٠ مقارنة مع العام السابق لتصل الى ١٩٥ تريليون قدم مكعبة.

وأبلغ تشافيز البرلمان أن فنزويلا لديها الان ثامن أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم وانها ستصل قريبا الى المركز الخامس.

بنوك أمريكية تغلق حسابات بعثات دبلوماسية أجنبية

واشنطن/ وكالات

التقى أكثر من مئة دبلوماسي أجنبي يعملون في الولايات المتحدة مسؤولين أمريكيين ليعبروا عن قلقهم من إغلاق بنوك أمريكية حسابات بعثاتهم.

أمريكا الشماليةوكان جي بي مورجان تشيس آخر البنوك التي أعلنت إغلاق الحسابات الدبلوماسية، مما يسبب صعوبات للبعثات المنتدبة لدى الأمم المتحدة في العثور على بنوك بديلة.

ولم يقدم البنك المذكور توضيحات حول سبب إغلاقه الحسابات، ولكن تقارير تفيد بأن القوانين الصارمة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب جعلت حسابات الدول الأجنبية مكلفة للبنوك.

وبين الدول التي طالت الإجراءات بعثاتها الدبلوماسية الصين وفرنسا، وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن.

وحذر بعض السفراء من أن إجراءات البنوك ستعيق عمل الأمم المتحدة.

والتقى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية باتريك كينيدي دبلوماسيين من أكثر من ١٥٠ بلدا في مقر الأمم المتحدة لبحث تذمر الدبلوماسيين من الإجراءات الأخيرة.

وقال كينيدي للصحفيين إن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ووزير الخزانة تيموثي جيتنر يبذلان جهودا لإقناع البنوك لإعادة النظر في خطواتها، ولكن الحكومة الأمريكية أبلغت الدبلوماسيين بانها لا تستطيع إجبار البنوك على فتح حسابات لهم.

72 مليار دولار حجم مبيعات الأسلحة في 2010

العواصم/ وكالات

سجلت مبيعات الأسلحة العام الماضي، أعلى مستوى لها منذ انتهاء"الحرب الباردة"، حيث بلغت قرابة ٧٢ مليار دولار، وسط توقعات بأن تشهد تجارة الأسلحة تراجعاً اعتباراً من العام الجاري وحتى عام ٢٠١٤.

وكشف مركز تحليل تجارة الأسلحة العالمية بالعاصمة الروسية موسكو، أن حجم صادرات الأسلحة خلال العام الماضي، بلغ حوالي ٧١,٧ مليار دولار، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة جاءت في مقدمة الدول المصدرة للأسلحة، بمبيعات بلغت ٢٨,٣٤ مليار دولار، تليها روسيا بمبيعات بلغت ٨,٨٨ مليار دولار.

ولا تندرج الأعمال الخدمية، وأعمال الصيانة والإصلاح، وتوريد قطع الغيار، والعقود الصغيرة، ضمن نشرة صادرات الأسلحة الروسية، حيث لا توجد معلومات دقيقة بشأنها، وفق ما نقلت وكالة"نوفوستي"الروسية للأنباء، عن رئيس المركز إيغور كوروتشينكو.

ويقدر حجم هذه الخدمات والتوريدات والعقود الصغيرة غير المعلنة في العام ٢٠١٠، بحوالي ما بين مليار و١,٢ مليار دولار، مما يعني أن حجم صادرات روسيا من الأسلحة والتقنيات، خلال العام الماضي، قد بلغ مستوى ١٠ مليارات دولار.

وبحسب المركز الروسي، فإن قائمة المصدرين العشرة الكبار للأسلحة عالمياً خلال ٢٠١٠، إلى جانب كل من الولايات المتحدة، تضم كل من ألمانيا بمبيعات بلغت ٦,٢٦ مليار دولار، وفرنسا بـ٤,٢٦ مليار دولار، وبريطانيا بـ٣,٩٨ مليار دولار.

وجاءت إيطاليا في المركز السادس بالقائمة، بمبيعات تُقدر بنحو ٣,٣٢ مليار دولار، تليها إسرائيل في المركز السابع بمبيعات بلغت ٣,٢٢ مليار دولار، ثم السويد بـ٢,٣٧ مليار دولار، والصين بـ١,٨٧ مليار دولار، وجاءت إسبانيا في المركز العاشر بـ١,٥٦ مليار دولار.

أما قائمة أكبر مستوردي الأسلحة على مستوى العالم، فقد تقدمتها أستراليا بمشتريات تُقدر قيمتها بـ٦,١٣ مليار دولار، تليها الولايات المتحدة بـ٤,٨٨ مليار دولار، ثم الهند بـ٤,٥٦ مليار دولار، وباكستان بـ٣,٧٩ مليار دولار، فيما جاءت العراق في المركز الخامس بـ٣,٣٩ مليار دولار.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز السادس بمشتريات تُقدر بحوالي ٣,٢٧ مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية في المركز السابع بـ٣,٢٦ مليار دولار، ثم سنغافورة بـ٢,٣٣ مليار دولار، وتركيا بـ٢,١٩ مليار دولار، ثم الجزائر في المركز العاشر بـ٢,١٦ مليار دولار.

وأضاف كوروتشينكو أنه"رغم الرقم القياسي الذي حققته صادرات الأسلحة العالمية، ينبغي أن نتوقع حدوث انخفاض في سوق صادرات الأسلحة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، وهو أمر يتعلق بحجم العقود الجديدة لتوريد الأسلحة، التي أخذت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة مجدداً بالتقلص تدريجياً."

وقال إن العقود التي من المتوقع أن تبرمها الولايات المتحدة مع السعودية في العام ٢٠١١، وتوقيع عقد توريد ١٢٦ طائرة مقاتلة متعددة الأغراض لسلاح الجو الهندي، لن تغير شيئا ملموسا في الوضع العام لسوق الأسلحة العالمية خلال الثلاث سنوات المقبلة، على اعتبار أن الجزء الرئيسي من توريدات هذه العقود سيتم بعد عام ٢٠١٤.

الهند وباكستان.. والبصل!

ترجمة/ عادل العامل

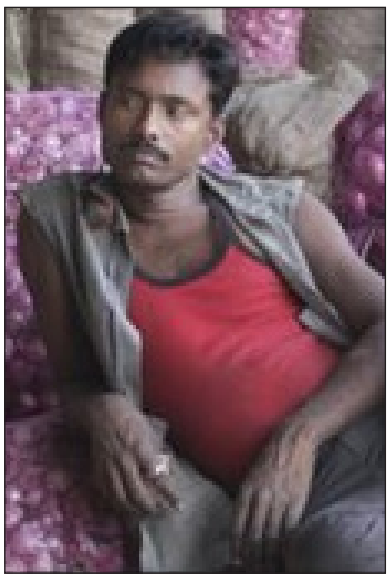

تحاول الهند إقناع باكستان باستئناف تصدير البصل عبر البر لكبح ارتفاع الأسعار. وقد تداولت الحكومة مع جارتها باكستان في هذا الموضوع، وفقاً لوزير الشؤون الخارجية س. م. كريشنا.

وقد حظرت باكستان التصديرات البرية للبصل إلى الهند في أوائل كانون الثاني مع قول التجار إنهم يتخوفون من حصول نقص في هذا المحصول في الوطن.

لقد ألغت الهند، في أواخر العام الماضي، ضريبة الاستيراد على البصل بعد أن تضاعفت أسعاره ثلاث مرات تقريباً خلال شهر.

وقد صرّح كريشنا في مؤتمر صحفي في نيودلهي قائلاً"لقد بادرنا بإجراء محادثات قبل وقت ليس بالطويل، ونحن آملون في أننا سنجد حلاً لهذا، وتخفيف الضغط داخل بلادنا من أجل البصل".

وكانت باكستان قد حظرت التصديرات إلى الهند عبر الطريق البري عن طريق عبور الحدود عند أتاري. واغاه Attari-Wagah، وإن كان الطريق البحري ما يزال مفتوحاً.

وعلى كل حال، فإن الكثير من التجارة يتم بواسطة الطريق والسكة الحديدية اللذين هما أرخص وأسرع.

لقد ارتفع تضخم الغذاء في الهند للأسبوع الخامس عند أوائل الأسبوع الأول من كانون الثاني إلى ١٨،٣٢٪ وهي أعلى نسبة خلال ما يزيد على السنة. فارتفع سعر البصل، وهو مادة غذائية أساسية لدى العوائل الهندية تُستعمل في جميع الأكلات تقريباً، بصورة دراماتيكية في أواخر العام الماضي. فالكيلوغرام الواحد الذي يكلف عادةً عشرين روبية صعد سعره إلى ٨٥ روبية ١،٨٧دولار) في كانون الأول، وهو الآن، أي في أوائل كانون الثاني، ٦٥ إلى ٧٠ روبية للكيلو الواحد.

وألقيَ باللوم في هذا الارتفاع في الأسعار، وكما هي العادة، على سقوط الأمطار الغزيرة في ولايتي ماهاراشترا وكوجارات الغربيتين المنتجتين للكميات الكبيرة وفي الولايات الجنوبية، وعلى المضاربين والذين يكتنزون المحصول أيضاً.

وهكذا أصبح الاستياء من التضخم الغذائي يشكل صداعاً كبيراً بالنسبة للحكومة. وكانت الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية مثل البصل قد أشعلت في السابق اضطرابات وساعدت على إسقاط الحكومة القومية في عام ٢٠٠٤.

وجاء في حديث لأحد المزارعين، في تقرير آخر عن هذه الأزمة،"أن أمطار تشرين الثاني الماضي ضربت محصولنا بطريقتين: فهي لم تدمّر فقط الجاهز من المحصول بل دمرت أيضاً البذور والنبات المغروس الذي كان من الممكن أن يُستعمل الآن في شباط. ولقد فقدتُ ٧٠ بالمئة تقريباً من محصولي من البصل و٥٠ بالمئة من البصل المغروس. وحتى لو أوقفت السلطات التصدير فإن المزارعين لن ينتفعوا من ذلك. إن الأمر سيظل صعباً حتى شهر آب أو أيلول ما لم تتخذ الحكومة خطوات في الداخل لتأمين سعر مناسب."كما قال مزارع البصل برابهاكار بودك من ماهراشترا لإذاعة البي بي سي.

وقد ذكر مراسل الإذاعة في مومباي (بومباي) أن أصحاب الحوانيت يقولون إنهم يبوّعون أسعار البصل وفقاً لأسعار السوق المتأرجحة."فالزبائن يشكون لكن ماذا نستطيع أن نفعل؟ لقد اعتاد الناس أن يشتروا كيلو سابقاً وهم يشترون الآن نصف كيلو أو عندما تكون لهم حاجة به بدلاً من تخزينه"، كما قال أحد البقالين، واسمه كاران، للبي بي سي.

إن الكلفة المرتفعة للمعيشة تمثل هماً ضاغطاً بالنسبة لمعظم الهنود. وبالرغم من أن التضخم في أسعار الأغذية قد تراجع على مدى الأشهر الأخيرة، فإنه يبقى فوق نسبة ١٠٪، وهو أمر مقلق بالنسبة لحزب المؤتمر الحاكم خاصة وأن أمامه عدداً من الانتخابات المهمة في هذا العام.

الصينيون مدمنون على الادخار.. والأمريكيون مطالبون بوضع ضوابط لرأس المال

ترجمة/ فريد سلمان الحبوب

سيشهد الأسبوع المقبل استضافة الرئيس الأمريكي أوباما نظيره الصيني هو جين تاو في البيت الأبيض، وتأتي هذه الزيارة كمؤشر ضعف للعلاقات الصينية الأمريكية فمنذ أن بدأ الرئيس نيكسون عملية دمج الصين الشيوعية المغلقة بالاقتصاد العالمي في أوائل السبعينات وطيلة تلك الفترة كانت الأشياء تبدو هشة جداً ومحتملة الخطر.

الصين التي تحب إن ترى نفسها الآن كإحدى القوى العظمى تصر على أن لا مصلحة لها في الصراعات بشأن جميع القضايا الرئيسة تقريباً التي تفصل بين البلدين حتى الان، والتي بدت متعنتة ومتصلبة. وفيما يزداد الإحساس بالخطر من حقيقة أن أمريكا تشهد شكوكاً ذاتية في مجالات شتى اقتصادية واجتماعية وسياسية، فان الصين لم تكن أبداً متأكدة من هيمنتها على الاقتصاد العالمي. وبنفس الوقت فان هذا التمزق في العلاقات بين البلدين يبدو لافتاً للنظر، كما إن حجم التجارة والسفر والاستثمار والتبادل الثقافي بين البلدين لم يكن بمستوى الطموح، وما يخص الجزء الأكبر من العلاقات لا يبدو سوى تبادل منفعة.

وللأسف فان كثيراً من الأميركيين لا يرون الأمر على هذا النحو، ويبدو أن دعوة الصين للانفتاح على الغرب وطرح نفسها كنظام متعدد الأطراف في الانفتاح التجاري والاستثماري، وتوازنه مع القواعد والمسؤوليات، ولدت لديهم نوايا باتجاه سرقة النمو الأميركي، والوظائف، والتكنولوجيا والقوة الجيوسياسية، كما لم يحدث من قبل أبداً، مما يشعر الأمريكيين بأنهم تحت الحصار، وهذا له ما يبرره إلى حد ما في مثل هذه النزاعات أكثر من أي وقت مضى، وهناك حق لكلا الجانبين.

وفي لعبة اللحاق بالركب الاقتصادي، اتهمت الصين بانتهاكاتها الصارخة للقواعد، ومن سعر صرف عملتها لمعاملتها للملكية الفكرية ومتابعة السياسات التي تتطاول على المصالح الاقتصادية المشروعة الأمريكية، ومازال هناك سبب للأمل أن تنتهي هذه الملحمة بسعادة.

وفي كلمة ألقاها هذا الأسبوع، تيم غيثنر، وزير الخزانة الأميركي، لم يسحب تسديد اللكمات في إدانة التلاعب بالعملة الصينية، وتراكم الاحتياطي، وسرقة التكنولوجيا، لكن لهجته كانت تقاس على نحو مميز، وكان حريصاً على عدم إلقاء اللوم على الصين فيما يخص العلل الاقتصادية الأمريكية مثل الكثير من مواطنيه في والولايات المتحدة. واضاف:"عند معالجة القدرة التنافسية الأميركية، اننا بحاجة الى فهم ان قوتنا كأمة ستتوقف ليس على الخيارات التي أدلى بها قادة الصين، ولكن على الخيارات التي نتخذها هنا في الداخل". ولم تكن هذه الكلمات من رجل على وشك إخفاء الولايات المتحدة وراء جدران حمائية عالية، لكنها ما تزال مستمرة في تخبطها لتكون على حافة الهاوية. وقال ايضا:"بالطبع، أنا بالتأكيد لا أريد أن أكون بمثابة المدافع عن الصين.ولكن أمريكا لديها الكثير الذي تشكو حوله. وهذه الاختلالات التجارية ورأس المال، على الرغم من ضخامتها بالمقاييس التاريخية، وزعزعة الاستقرار إلى حد كبير، وجدت لتبقى. وحتى لو تم إقناع الصين بفصل عملتها عن الدولار، قد لا يؤدي إلى الكثير من الفرق. والسبب هو وجود فائض في الحساب الجاري، من النوع الذي تتمتع به الصين، وهو ليس سوى صورة طبق الأصل من فائض رأس المال، أو فائض المدخرات. إذا تم حفظ الكثير عما يمكن لأمة تنتجه بدلا من استهلاكها، فإنه سيتم إنشاء وجود فائض من السلع التي يتم تصديرها بعد ذلك مهما كان الثمن الذي ستتحمله السوق".

ويجري اتهام السلطات الصينية بالتشجيع عمداً على وفرة المدخرات من اجل إغراق العالم بالبضائع الصينية، وبالتالي مزيد من الطموحات العالمية: وبعبارة أخرى، فإن أثر هذا الإنتاج على النمو هو سرقة من أمريكا وغيرها. ولا شك في أن هناك عنصراً من الحقيقة في هذا الرأي. ولكنها ليست القصة كلها. هناك الكثير من الأسباب التي تجعل بعض البلدان لديها ميول عالية للحفظ، في حين أن آخرين، مثل بريطانيا وأميركا لديها ميول اقل من ذلك، وهذه الاختلافات الهيكلية ليست شيئاً من المحتمل أن يكون مجرد تصحيح عن طريق رفع أسعار الصرف، وسوف يستغرق سنوات، وربما عقوداً بالنسبة للصين لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وسهولة الوصول إلى الائتمان، ومستوى دخل الفرد التي قد تقنع الأسر والشركات على التخلي عن إدمانهم الادخار وتستهلك أكثر من ذلك.

الأسوأ من ذلك، إذا كان تحليل هالدين اندي، مدير بنك انجلترا حول الاستقرار المالي، والذي يعتقد ان العوامل الديموغرافية ستضمن وصول فائض المدخرات إلى مستوى عال، وليس أقل، بغض النظر تقريبا عما هي السياسات المستخدمة لمواجهته. ومع أعداد متزايدة من الناس في الصين وبقية الدول النامية المنتقلين إلى الفئة العمرية التي يبدأ الناس فيها الادخار للتقاعد، يجب ان تكون لحصة الصين من المدخرات العالمية الاستمرار المنطقي في النمو، كما يتعين على الصين الحصول على حصة اكبر من التجارة العالمية.

القليل الذي يمكن عمله لمنع هذه الاختلالات التي هي في الجوهر، ليس سوى مظهر من مظاهر العولمة والترابط المتزايد لاقتصادات العالم. والحل هو المعالجة بدلاً من عواقب مزعزعة لاستقرار رأس المال الدولي وتدفقات التجارة العالمية، وهذا يعني تصعيد الضغط من أجل الإصلاح العالمي النقدي والمالي، إلا أنه قد يشجع أيضا الولايات المتحدة على فتح أسواقها أكثر من ذلك، بحيث يمكن استخدام الصين فائض المدخرات لشراء الأصول الأميركية المنتجة، مثل الشركات، بدلا من أن يقتصر على حلوى السكر (شعر بنات) من ديون الولايات المتحدة، كما هي الحالة حتى الآن (مع عواقب وخيمة من هذا القبيل).

وبالنظر إلى الوضع السياسي، فان احتمالات سماح الكونغرس لهذا تبدو ضعيفة، ولكن البديل هو الحمائية ووضع ضوابط لرأس المال من اجل المضي قدماً في حل هذه الأزمة.

عن/ الديلي تيلغراف اللندنية

الاقتصادي | العدد (2016)السنة الثامنة -الثلاثاء (18) كانون الثاني 2011

المرصد الاقتصادي

المخازن التجارية

ظاهرة تقتحم المناطق السكنية في بغداد

بغداد/ علي الكاتب

ظاهرة انتشرت مؤخراً في المناطق السكنية او التي تصنف بكونها ليست تجارية او صناعية بل مخصصة للسكن فقط،وهي انتشار المخازن التجارية بشكل غير مسبوق حيث اصبح البعض يستغل ضعف الرقابة الحكومية في هذا الوقت من اجل افتتاح مخزن تجاري داخل الاحياء السكنية في مدينة بغداد.

وقال احمد صبيح موظف في وزارة التعليم العالي ان بعض التجار يستخدمون في كثير من الاحيان المساكن التي تكون عادة ضمن المناطق التجارية او قريبة منها كمخازن لبضائعهم، إلّا ان قيام البعض منهم بتحويل المساكن داخل الاحياء السكنية والبعيدة عن تلك المناطق الصناعية والمحال التجارية بذريعة ان بدلات ايجارها ارخص وانسب لهم من معدلات المخازن التجارية.

وأضاف: ان لذلك مخاطر صحية وبيئية خطيرة وكارثية على حياة الانسان في كثير من الاحيان في حال نشوب الحرائق والكوارث البشرية والبيئية والمادية الكبيرة على الجميع وغيرها،لاسيما في عدم مراعاة شروط السلامة والصحة مع وجود الكثير من المواد الكيماوية السامة، خاصة إنها قريبة جدا من سكن الكثير من المواطنين،وهنا تكمن خطورة هذه الظاهرة التي تتطلب تحركا سريعا من قبل الاجهزة الحكومية المختصة ومنع انتشار المخازن التجارية داخل الاحياء السكنية.

فيما قال رافد الحلفي ٤٥ سنة ان وجود هذه المخازن التجارية في داخل الاحياء السكنية اسهم بارتفاع بدلات الايجاروالشراء في هذه المناطق الى أضعاف معدلاتها السابقة،خاصة في المنازل الكبيرة او التي تقع على الشارع العام والقريبة من بعض الاسواق،حيث بلغ بدلات ايجار منزل صغير بمساحة ١٠٠ متر ٤٠٠ ألف دينار شهريا، في حين كان قبل مدة ١٥٠ ألف دينار اما المنازل الكبيرة التي تكون بمساحة ٣٠٠م او ٤٠٠م والتي يقبل عليها التجار فقد ارتفعت بدلات ايجارها من ٤٥٠ألف دينار الى مليون دينار شهريا وهي في تصاعد مستمر،وهذا من الخطورة التي لاتقل عن خطورتها على حياة وصحة وبيئة الانسان من حيث زيادة معدلات الايجار التي لايستطيع المواطن من سدادها بهذا المستوى، ليدفع ضريبة اخرى تسبب بها هؤلاء التجار مما يؤشر وجود تهديد اقتصادي ومعيشي لحياة ووجود المواطن بشكل عام.

وأشار الى إن المشكلة بحاجة لحلول عاجلة وتحرك فوري من قبل الجهات المختصة والقيام بحملات شهرية أو أسبوعية على المنازل التي تحولت الى مخازن وازالة تلك التجاوزات التي تم إقرارها في القانون العراقي وهي فقرة تتضمنها معظم القوانين المعمول بها في دول العالم في الحيلولة دون تأجير المنازل كمخازن تجارية والزحف التجاري اليها ومنع حدوث كوارث كبيرة للساكنين فيها او لمن في جوارهم، خاصة ان تلك المخازن لا تتركز في منطقة واحدة بل في عدد من المناطق، وهنا يقع واجب الجهات المختصة في مهمة البحث عنها ومحاسبة اصحابها في حال كون تلك المواد الموجودة في المخازن من شأنها تعريض حياة الآخرين للخطر ووضع حلول دائمة لتلك الظواهر غير الصحيحة،وكذلك التوعية والتثقيف بتلك المخاطر خاصة لشريحة التجار الواعين وحثهم على ضرورة الابتعاد عن هذه الطرق غير المشروعة في التجارة والعمل وضرورة خزن بضائعهم في الاماكن المخصصة لذلك من دون التسبب بمخاطر للآخرين، وكذلك توعية اصحاب العقارات بعدم استئجار منازلهم السكنية لأصحاب المخازن التجارية واحتمال حدوث الكوارث والحرائق التي تتسبب لهم بخسائر مادية جسيمة ومخالفة القوانين التي تحظر استئجار الدور السكنية كمخازن تجارية على اقل تقدير.

ماجد شكر تاجر مواد غذائية في شارع الكفاح قال: ان الظروف الامنية غير المستقرة اجبرتنا على استئجار المنازل لغرض تحويلها الى مخازن، فالحرائق التي تتعرض لها المخازن التجارية بين الحين والحين تجعلنا غير مطمئنين على سلامة بضاعتنا،الامر الذي يجعلنا نلجأ الى خزنها في المناطق السكنية واستخدام بعض المنازل كمخازن تجارية لبضائعنا،اضافة الى عوامل اخرى جعلتنا نقوم بذلك منها: قلة المخازن التي توفرها الجهات المختصة للتجار والتي لايمكنها ان تسع ما يتم استيراده من المواد،اضافة الى انها غير مؤهلة لخزن اغلب المواد الغذائية التي تتطلب توفر مخازن مبردة تحتوي اجهزة تبريد ومعدات اساليب متطورة في التخزين، وهذا ما نوفره حاليا في مخازننا من خلال المنازل التي نستأجرها ونحولها الى مخازن.

اقتصاديات

جولات التراخيص وامكانية رفع الانتاج

■ عباس الغالبي

تشكل ايرادات الموازنة العامة للدولة من العائدات النفطية بما نسبته اكثر من ٩٠٪، ويساهم القطاع النفطي بما يتجاوز ٦٠٪ في الناتج المحلي الاجمالي.

فمن المعلوم أن الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق جاوزت تقديراته حاجز الـ١١٥ مليار برميل بحسب اعلان وزارة النفط الاخير ما عدا الاحتياطيات غير المؤكدة والمتفاوتة.

وبضوء ذلك فإن صورة الاستثمارات المطلوبة للنهوض بواقع الصناعة النفطية في العراق تحديداً بفروعها المتعددة مع الصناعات الساندة والمكملة لها – كصناعة الكهرباء–، فتقدر وزارة التخطيط المبلغ المطلوب بـ١٨٧ مليار دولار يمكن توفير ما يقدر بـ٤١٪ منها عن طريق الاستثمارات المحلية والاخرى عن طريق الاستثمارات الخارجية والمنح الميسرة والقروض، وأن الكلف الاستثمارية في قطاع النفط كانت تتراوح بين ٨–١٠ مليار دولار سنوياً للمدة ٢٠٠٧–٢٠١٠، مايعني وجود بون شاسع على أرض الواقع.

وان تطور صناعة وطنية لتكرير النفط في بلد كالعراق تنطلق اهميتها من اعتبارات عدة، لعل في مقدمتها تلبية حاجات الاسواق المحلية من المشتقات النفطية، وكذلك الحصول على موارد اضافية من خلال عمليات تصدير الفائض من المنتجات، وهذا يعني تنويع صادرات العراق والدخول الى ميدان تصدير المواد المصنعة وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، وهذا يعني إحداث التوازن الذي يعد هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.

> **حيث تتجه وترى بعض الآراء أن هذه الجولات لم تأتِ بناءً على متطلبات اقتصادية لوضع سياسي واقتصادي مستقر، وإنما جاءت نتيجةً لضغوطات خارجية، لذلك تعددت الآراء وتباينت بشأن جولات التراخيص هذه فهناك من عدها نصراً للإرادة الوطنية، وهناك من عدها مشروعاً لاحتلال اقتصادي جديد للبلدً على الأمدً البعيد.**

وفي اطار السعي للاتجاه الى اليات اقتصاد السوق و الحسابات الستراتيجية والاقتصادية لقوى كبيرة ومؤثرة على مستوى العالم والمنطقة الأقليمية، انطلقت جولات التراخيص الاولى والثانية النفطية والثالثة الغازية التي أبرمتها وزارة النفط كعقود خدمة سعياً لتطوير الانتاج والتصدير النفطي.

حيث تتجه وترى بعض الآراء أن هذه الجولات لم تأتِ بناءً على متطلبات اقتصادية لوضعٍ سياسي واقتصادي مستقر، وإنما جاءت نتيجةً لضغوطات خارجية، لذلك تعددت الآراء وتباينت بشأن جولات التراخيص هذه فهناك من عدها نصراً للإرادة الوطنية، وهناك من عدها مشروعاً لاحتلال اقتصادي جديد للبلد على الأمد البعيد.

ولكن لابد من القول أن هذا النمَّط من العقود هو ليس بدعة على الصناعة النفطية، وقد يكون من المفيد الاستعانة ببعض التجارب الدولية في عملية منح التراخيص، كي لا تواجه الحكومات المحلية أو الحكومة المركزية مشاكل مستقبلية من خلال اصدار تشريعات وقوانين متعجلة لا تراعي مصالح العراق في الأمد البعيد والمتوسط والقريب.

وقد درجت بعض الدول الاجنبية على هذا النوع من جولات التراخيص واتسمت بسمات لعل في مقدمتها

مدة الاستكشاف ست سنوات، ويمكن تمديدها الى عشر سنوات وفق شروط محددة، وصيغة التعاقد هي مشاريع مشتركة تكون الدولة شريكا فيها، واصرار الدولة على اختيار جهة التشغيل، وعلى غيره من الحاصلين على التراخيص أن يوقعوا اتفاق تشغيل مع تلك الشركة، وكذلك من سمات هذه الجولات امكانية الدولة من تقرير حصتها من المشروع، وكذلك النظام المالي يفرض ضرائب تذهب مباشرة الى الدولة. وعند المقارنة بين هذه التجارب وتجربة الجولات العراقية نجد ان وزارة النفط العراقية حققت مكاسب واضحة المعالم لكن تبقى مديات التنفيذ العملية والنتائج المتحققة من هذه العقود.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى محمد | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: عبد العباس الامين | التصوير أدهم يوسف - حازم خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون